جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان :

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،

تخصص : إدارة أعمال.

إعداد الطالبين: لعربي محمد

قدوري توفيق

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ / ..... (أستاذ محاضر - أ - جامعة الجيلالي بونعامة) **رئيسا**

ب/ ..... (أستاذ محاضر - أ - جامعة الجيلالي بونعامة) **مشرفا**

ج/ ..... (أستاذ مساعد - أ - جامعة الجيلالي بونعامة) **ممتحنا**

السنة الجامعية: 2020/2019

المقدمة :

رغم التحولات الكبرى التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية على مختلف الأصعدة , احتلت المؤسسات المصغرة و الصغيرة دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في البلدان النامية وكذا المتطورة من خلال ما تقدمه من مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرة الابتكار , واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة , فهي لا تتطلب أموالا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى .

إلا أن نمو وتطور واستمرار هذه المؤسسات يظل مرتبط بمدى تجاوزها لعدة تحديات , والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم , إذن فمشكل التمويل يعد من أهم وأبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات المصغرة و الصغيرة في ظل القصور المسجل على مستوى الموارد الذاتية لهذه المؤسسات وهو ما يجعل من المصادر التمويلية الخارجية كالقروض المصرفية وجهة الكثير من أصحاب تلك المؤسسات للحصول على التمويل الكافي لتجسيد مشاريعهم , كما نجد أن أصحاب هذه المؤسسات عادة ما يكونون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول على قروض , إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها .

حيث يلاحظ اليوم في الاقتصاديات المقدمـــــة الاهتمام المتزايد المؤسسات المصغرة و الصغيرة بسن قوانين و تشريعات تهدف الى امكانية هذه المؤسسات من الحصول على دعم المالي والفني و تأميـــــــن الحوافز الضريبية والوصول الى الأسواق, لكن في معظم الدول النامية لا تحظ هذه المشروعات إلا بدعم محدود من الحكومة, غير أنها تنجح في الاستمرار والنمو بفضل قدرتها على التجديد والتوصل الى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق .

والجزائر كمثيلتها من دول العالم أولت الأهمية لهذا النوع من المؤسسات – المؤسسات الصغيرة و المؤسسات المصغرة – نتيجة لأهميتها عبر العالم خلال الأزمات الاقتصادية ، حيث عملت على خلق من مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات التي تفرضها التعاملات الاقتصادية, وذلك بتوفير كافة الطاقات لذلك أنشأت الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

التي أثبتت فعاليتها ونجحت في توفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حضوضها في النجاح لهذا تعد كأحد الحلول المهمة والأساسية لحل مشكلة التمويل في مختلف دول العالم وخاصة البلدان النامية لإفتقارها لرؤوس الأموال .

إشكالية الدراسة:

تعتب المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الوقت الراهن احدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء و هذا ماسعت إليه الجزائر إلا أن هذه المؤسسات مازالت تعاني من مشكل التمويل الظي يمثل الحجر الأساسي بالنسبة لأصحابها و من خلال هذه الدراسة سنحاول أن معالجة مؤسسات الصغيرة و المصغرة عن طريق الوكالة التسيير القرض المصغر ANGEM مشكل التمويل التي يمكن صياغة إشكالية الرئيسية كمايلي :

أي دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم و التمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة

و من أجل توضيح و تبسيط هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية المؤسسات المصغرة و الصغيرة و كذالك خصائص المؤسسات الصغيرة و المصغرة ؟
- كيف نقوم بتشخيص مشكل التمويل ؟
- ماهو دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة في تمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة ؟

الفرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التسؤولات المطروحة نذكر عدت فرضيات منها :

لا يمكننا حصر مجموعة الخصائص التي تميزها المؤسسات المصغرة و الصغيرة عن باقي المؤسسات الأخرى و ذالك من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحتل المؤسسات الصغيرة و المصغرة دورا كبيرا و فعالا في نمو النشاط الاقتصادي، و تتجلى أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات أثناء عملية الإنشاء في الحصول على التمويل اللازم للانطلاق في المشروع.
- تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا هامة في تمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة و مرافقتها في المشروع.

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة و الميول التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الآونة الأخيرة .
- العمل على إعطاء العناية الكافية بتقديم الظروف ضمن سياسة الاقتصادية و مالية مواكبة للمتغيرات الحاصلة حتى تؤدي دورها كما هو سائر في مختلف دول العالم .
- الأهمية التي يكتسها موضوع المؤسسات المصغرة و الصغيرة في الآونة الأخيرة .

أهداف الدراسة :

- يتجلى الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة توضيح الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اطار توفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة و الصغيرة .
- **أما الأهداف الفرعية فهي تكمن في :**

- محاولة أعطاء مختلف التعاريف للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و فقا لعدة دول مع بيان خصائصها .
- توضيح معالم التمويل بمختلف الجوانبه .
- اعطاء لمحة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارها مصدر تمويل الناجح للمؤسسات الصغيرة و المصغرة على المستوى الوطني و المحلي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية الهامة على الساحة العالمية في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية، ألا و هي مشكلة التمويل و الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر في دعم و التمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة خاصة و أن هذا النوع من المؤسسات يحتل مكانة بين الدول و يكتسي أهمية لدى بلدنا الجزائر .

منهجية الدراسة :

لإنجاز هذا البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي خاصة عند المؤسسات المصغرة و الصغيرة و أهميتها اضافة الى بعض الخصائص ، و كذالك عند التطرق للمفاهيم الأساسية للتمويل و مصادره .

أما المنهج التحليلي استخدام في تحليل النسب التمويلية للقطاعات الإقتصادية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و كذالك في تحليل و تفسير البيانات و المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة و الصغيرة و التي يتم جمعها للوصول الى جملة من النتائج بالإعتماد على الإستنتاج في المعالجة .

وسائل جمع المعلومات :

- مجموعة المراجع و المتمثلة في الكتب و الملتقيات و الدوريات و المجلات .
- المواقع الالكترونية (شبكة العنكبوتين الانترنت) .
- الجريدة الرسمية .

الدراسات السابقة :

- دراسة بوعبد الله هيبة

اشكالية التمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة (مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2008-2009).

تناولت هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكل ايجاد مصادر التمويل الملائمة و خلصت هذه الدراسة الى عدم وجود اسس واضحة في تمويل الصغيرة و المتوسطة .بل هناك بعض الآليات تعمل على انفراد دون وجود تناسق .

- دراسة هرقون فتيحة

سياسة دعم المؤسسات المصغرة و اثارها على التشغيل (مذكرة ماجستير في تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة وهران 2011-2012).

تناولت هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة و المصغرة و اختلافها على المؤسسات الأخرى من حيث

الاستثمار في المؤسسات المصغرة يوفر اجراءات تسييرية أقل تعقيدا و طرق انتاج أكثر مرونة كما انه يساهم في استقطاب اليد العاملة و انه خلصت هذه الدراسة أن هناك صعوبة في التمويل و آليات التمويل .

هيكل الدراسة :

من أجل هذه الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين:

ففي الفصل الأول تطرقنا الى مبحثين :

يتعلق المبحث الأول في ابراز ماهية المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا على أهم خصائص و أشكال المؤسسات الصغيرة و المصغرة و كذالك أهمية التمويل و اهم مصادره و طرقه .

و في الفصل الثاني تطرقنا إلى مبحثين حيث أن المبحث الأول دراسة الوكالة التسيير القرض المصغر و المبحث الثاني دراسة التطبيقية للوكالة التسيير القرض المصغر.

الإهداء I
الشكر II
الملخص III
الفهرس IV
قائمة الجداول V
قائمة الأشكال VI
قائمة الملاحق VII
مقدمة ..... أ
تمهيد الفصل الأول 05
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة 12
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الصغيرة و المصغرة 12
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الصغيرة و المصغرة 13
الفرع الأول : أهم المعايير التي تدخل في تحديد تعريف المؤسسة الصغيرة و المصغرة 14
المطلب الثاني : أشكال المؤسسات المصغرة و الصغيرة 19
المطلب الثالث: الدور الوظيفي للمؤسسة الصغيرة و المصغرة 16
المبحث الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الجزائر 17
المطلب الأول : نظرة عامة حولة عن التمويل . 18
الفرع الأول : تعريف التمويل 19
الفرع الثاني : أهمية التمويل 20
الفرع الثالث : مصادر التمويل 21
المطلب الثاني :طرق التمويل المؤسسات المصغرة الصغيرة : 22
الفرع الأول: التمويل عن طريق البنوك التجارية و هيئات المتخصصة.

الفرع الثاني : التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

الفصل الثاني : الدراسة الميداني
المبحث الأول : نظرة العامة حول المؤسسات الصغيرة و المصغرة (الناشئة في الجزائر) 17

المطلب الثاني : ظروف نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر 17

المبحث الثاني : ماهية القروض المصغرة

المطلب الأول : مفهوم القرض المصغر و مقاييس الحصول عليه 18

المطلب الثاني : مبدأ عمل جهاز القرض المصغر 19

المطلب الثالث : دور و أهمية جهاز القرض المصغر 19

المبحث الثالث : تمويل المشاريع صغيرة الحجم من قبل جهاز القرض المصغر 20

المطلب الأول : معايير انتقاء أفضل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة 21

المطلب الثاني : طرق تمويل القرض المصغر 22

المبحث الأول : تسيير القرض المصغر من طرف جهاز القرض المصغر 23

المطلب الثالث : تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دراسة هيكلها التنظيمي

المبحث الثاني:نماذج من المشاريع المصغرة و أثرها على التنمية 24

المطلب الأول: عرض لبعض النماذج الناجحة 24

المطلب الثاني: آثارها على التنمية المحلية 24

المطلب الثالث: تطلعات المستفيدين و إنشغالاتهم المستقبلية 28

خلاصة الفصل الثاني 42
الخاتمة 44
المراجع 48
الملاحق 51

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ترتيب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة سنة 1999.	29
02	توزيع المشاريع المنجزة على مختلف قطاعات النشاط	69
03	المؤسسات المصغرة المؤهلة* الفترة من 2005 الى 2019 . لوكالة الولايئة عين الدفلى	74
04	توزيع عدد الملفات حسب قطاع النشاط:	75-76
05	وضعية تسيير الملفات المودعة :	77
06	وضعية المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط :	78
07	حصيلة النشاطات الغير المالية منذ إنشاء الوكالة	79
08	اتوزيع عدد الملفات حسب قطاع النشاط	81
10	وضعية المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط :	82
11	حصيلة النشاطات الغير المالية منذ إنشاء الوكالة	82
12	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2008 إلى 31 ديسمبر 2018	83
13	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018	84
14	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018 حسب الجنس .	85
15	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018 حسب قطاع النشاط	85-86
16	حصيلة النشاطات الغير المالية	86

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**انواع المشروعات الصغيرة و المصغرة**	40
02	**هيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الوكالة عين الدفلى**	61
03	**نسبة التمويل الثنائي و الثلاثي لدى الوكالة التسيير القرض المصغر عين الدفلى**	75
04	**القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018 حسب الجنس .**	85

الفصل الأول : الدراسة النظرية

تمهيد :

شهدت آونة الأخيرة اتجاها و واضحـــا لكثير مـــن الدول تتبني المؤسسات الصغيرة و المصغرة و الاهتمام بها و توفير الشروط و الحوافز على انشاءها هذا نوع من المؤسسات و كذا لما تتمتع بها من مزايا و خصائص تمكنها من المساهمة في امتصاص البطالة و خلق مناصب شغل جدي و أعطاء قيمة للاقتصاد لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي و تنوعه .

تتفق آراء الاقتصاديين و المفكرين و باحثين فيما المؤسسات المصغرة و الصغيرة أهمية فائقة في تنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن الباحثين لا يزالوا مختلفين من حيث التعريف الموحد للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و خروج بتعريف واحد مناسب لهذه المؤسسات و هذا م ايسمح بالمعرفة الخصائص التي تتميز بها مما يؤدي لاهتمام بها .

لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على المؤسسات الصغيرة و المصغرة و اهم خصائصها و مميزتها و اهم المشاكل التي تعترضها .

المبحث الأول : مفهوم المؤسسة الصغيرة و المصغرة

المبحث الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الصغيرة و المصغرة :

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الصغيرة و المصغرة :

الفرع الأول : النشأة التاريخية للمؤسسات المصغرة و الصغيرة :

ان معظم المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة في بداية مراحلها و قد كان يطلق عليها مصطلح المانيفاكتورة خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر مع بداية تشكل النظام الرأسمالي ، و بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسة المصغر أنشأت في الصين في أواخر أربعينات القرن الماضي ، و في أوائل خمسينيات في الولايات المتحدة ، و منتصف ستينيات في البيان و تعتبر اليابان أولى الدول و الأكثر اهتماما و تنظيميا لهذه المؤسسات كما أنها تمثل محور الاقتصادي في الصين و تعمل الدول حاليا على إتباع عدة سياسات لدعمها كالإعفاء الضريبي وضع نمط التمويل و المشورة الفنية و غيرها .

1- مرحلة الصناعة المنزلية :

نشأت الصناعة بشكلها الأول على هيئة نشاطات منزلية ضمن القطاع الزراعي الريفي و قد أتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي و الوسائل البدائية في العمل و قد استمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من التطور الاقتصادي ، و تحول مع الزمن الى مورد رئيسي لدخل بعض العائلات و قد احتفظ هذا النمط الإنتاجي بمكانته في العديد من الدول النامية الى يومنا هذا بسبب طابع التراثي و الشخصي و دقة الصنع .

2- مرحلة الحرفية:

في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي حيث تحول بعض المنتجين المنزليين الى افراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحداد ، النجار...و كان نشاطهم مخصصا للسوق و ليس لإشباع حاجة العائلة فقط ، كان في البداية عمل الحرفيين يرتكز على توصية المستهلك ، ثم تحول النشاط إلى صنع المنتجات و عرضها في السوق دون الحاجة إلى توصية مسبقة (طلب مسبق)و تعتبر الحرفية مرحلة التصنيع ، غير أن بعض الصناعات الحرفية و خاصة في مجالات النسيج و الخشب و الأثاث ..تعد حتى الوقت الحاضر من النشاطات الرئيسية في كثير من البلدان النامية مثل الهند ، ايران ، مصر .....الخ

3- مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغيرة) :

و هي شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي و هي عبارة عن مشغل صغير يقوم رب العمل بإستخدام العمال الحرفيين لقاء أجر لصنع منتجات بموجب تقنية يدوية و قد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المشغل مما خلق جوا من المنافسة بين العاملين إلى جانب الإقتصادي في نفقات الإنتاج و وسائل النقل ، الا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود لغياب تقسيم العمل و خلال هذه المرحلة ظهرت بوادر و ملامح المؤسسة شكل البسيط الصغير.

4- مرحلة المشغل الراسمالي :

و هي تضم الشكل التنظيمي الأساسي الرأسمالية و القائم على اساس أستخدام الأجهزة شبه الألية و قد أنتشرت المشاغل في الدول الأوروبية ابتداء من أواسط القرن السادس العشر حتى بداية الثورة الصناعية في انجليترا و استمرت في بلدان اخرى حتى القرن التاسع عشر و لا شك أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي و التقني لنشوء الصناعة الآلية بعد الثروة الصناعية .

الفرع الثاني : مفهوم المشروع المصغر و الصغيرة :

أصبحت المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة محط اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عنل و تحسين للدخل و زيادة التنمية على الصعيد الفردي أو الجماعي لذى سعى الباحثين لإجاد تعريف جامع شامل للمشروع الصغير و المصغر و أختلفت النظرة العلمية و العملية بصدده ذالك لأن مصطلح مشروع الصغيرة يحمل بين جوانبيه العديد من التسؤولات منها :

نوع المشروع الصغير و المصغرة

الحد الأدنى و الحد الأعلى للعمالة به .

الحد الأدنى و الحد الأقصى للإستثمار

توزيع منتجات المشروع

علاقة المشروع الصغيربالتصدير

طاقة المشروع الصغير و المصغر

جودة منتجات المشروع الصغير و المصغر

شكل الإدارة و التنظيم في هذه المشروعات

المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع المصغر و الصغير

شكل المشروع من الناحية القانونية .

صور المشروع الواقعية (مصنع ، الورشة ، المنزل .....)

و كل هذه معيير من وجهة نظرنا تسهم في تحديد مفهوم المشروعات المصغر و نستطيع القول أن مفهوم المشروع المصغر هو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام فالحرفية هي الأساس في قيامه ، لا يوجد انفصال بين الملكية و الإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره) فهو الأمر يتصل بالتنظيم الإجتماعي تتميز منتجاته بالبساطة و المحلية هدفه تغطية البيئية المحلية بإحتياجاتها ، التصدير خطوة لاحقة .

الفرع الثالث : انواع المشاريع المصغرة و الصغيرة :

يدرج الباحثون المؤسسة المصغرة ضمن فئات أساسية ، المؤسة المصغرة و الصغيرة غير الرسمية و الأنشطة صغيرة الحجم ضمن القطاع غير الرسمي و تمثل 50 و 60 بمائة اما الفئة الثانية تضم المؤسسة المصغرة و الصغيرة الرسمية و هي حديثة العهد في الدول النامية تمثل 01 بمائة الا أنها بدأت تاخذ اهمية متزايدة في اقتصاد هذه الدول في العادة هي ممولة بفرض البنكية الفئة الثلثة المؤسسات المختلطة و التي تتدرج بين الفئتين السابقتين بما في ذالك المؤسسات العائلية و هي تمثل 35 بمائة في الدول النامية و نجد أنه داخل هذه الفئات هناك أنواع متعددة للمشروعات الصغيرة و المصغرة و ذالك حسب المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني لها ، يمكن تصنيفها كمايلي :

الشكل رقم 01 انواع المشروعات الصغيرة و المصغرة

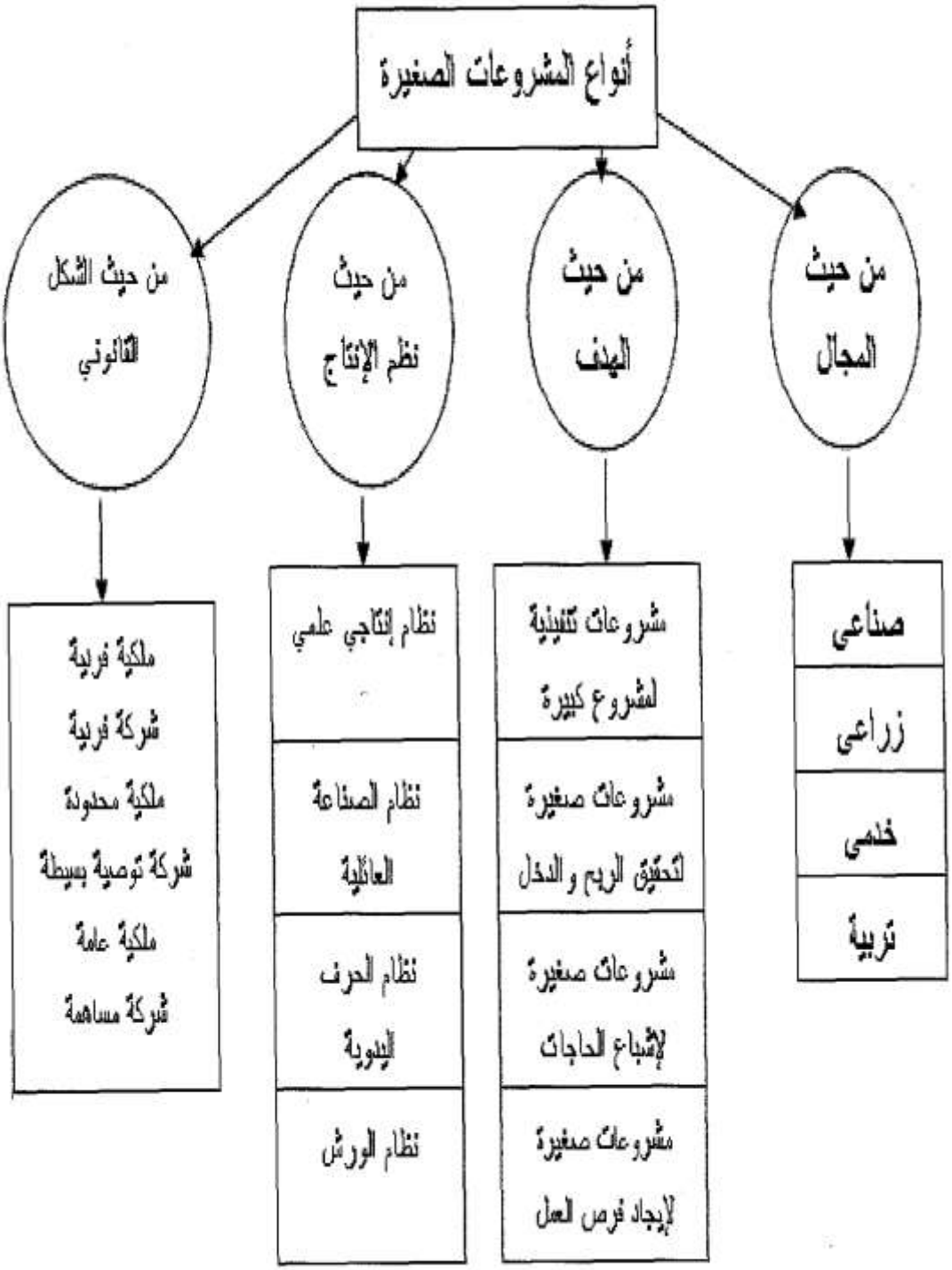

صور الصناعات المصغرة و الصغيرة و خصوصا في الدول المتقدمة (هذا إذا أخذنا التكنولوجيا كمعيار لتحديد حجم الصناعة).

و نتيجة ذلك نجد أن هناك تطابق لبعض الصور الصناعت الصغيرة مع بعض صور الصناعات الحرفية مثل صناعة الأحذية الأثاث ..الخ .

ماجعل الكثير يربط القطاع الحرفي بالمؤسسة المصغرة و الصغيرة مثل مصر و المغرب في حين البعض يفصل بين هذين القطاعين مثل الهند.

و نحن سنعتبر الأنشطة و الصناعات مصغرة أو الصغيرة إذا كانت تحمل صفات و مزايا المؤسسة المصغرة (كعدد العمال ، حجم رأس المال .....) و ذلك بإعتبار أن أغلبية أنشطة الحرفية في الدول النامية و بالأخص العربية تصنف ضمن الصناعات المصغرة و الصغيرة كما تشير إلا هنالك الكثير من الصناعات الصغيرة تقع خارج نطاق الحرفيين .

إن ضغر أو كبر حجم المؤسسة هي مفاهيم نسبية تعتمد على حجم الإقتصاد الوطني و على مرحلة التنمية الإقتصادية للبلد و ظروف الاجتماعية و هذه المفاهيم تختلف من بلد الآخر كما تختلف حتى ضمن البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى و عليه نجد أن هناك أسباب متعددة تصعب ل'يجاد 'طار دقيق و موحد لتحديدي حجم المؤسسة و يمكن حصر بعض هذه الصعوبات في النقاط التالية :

أ) اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة[1] التي يأخذ بها الباحثين و الدارسين و المحللين في الحكم على مدى التخلف و التقدم الاقتصادي لأي دولة ، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا و صناعيا و تكنولوجيا تتمتع

(1) محمد عبد العزيز عجمية« التنمية الإقتصادي، مفهومها، نظرياتها،سياساتها»الدار الجامعية 1998 الفصل الثاني ص 21

بنمو اقتصادي كبير مستمر و متزايد و دول متخلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلبي أو ضعيف متذبذب و نشاط اقتصادي تابع.

لذا فإن درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي و التكنولوجي للوحدات الاقتصادية و الصناعية بصفة خاصة و الاقتصاد ككل بصفة عامة ، الشيء الذي يؤثر على إختلاف النظرة إلى المؤسسات الصغيرة و المصغرة مابين الدول المتقدمة و المتخلفة، إن المؤسسة الصغيرة أو المصغرة في أي بلد متقدم كاليابان أو فرنسا مثلا يمكن إعتبارها مؤسسة متوسة او كبيرة بالنسبة لأي بلد نام كالجزائر أو تونس مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها و عدد العمال التي توظفهم.

ب) إختلاف حجم و طبيعة النشاط الإقتصادي: [1]

أمام إختلاف طبيعة النشاط و تنوعه يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات الإقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع و الخدمات إلى إستثمارات ضخمة و طاقات عمالية كبيرة مؤهلة و متخصصة،بينما توجد مؤسسات إقتصادية أخرى تفرض طبيعة نشاطها الخدماتية كالسياحة و الإتصالات أو التجارية، مثلا إستثمارات بسيطة وطاقات عمالية محدودة قد لا تتعدى عدد أصابع اليد مع هيكل تنظيمي و تسييري بسيط جدا.

و عليه يمكن للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة على سبيل المقارنة أن تعتبر مؤسسات كبيرة في قطاع التجارة أو الخدمات، بحكم طاقاتها الإنتاجية وحجم إستثماراتها و عدد عمالها و طبيعة تنظيمها.

و عليه نجد أنه من الصعب أمام إختلاف النشاط الإقتصادي الوصول إلى تحديد تعريف أو مفهوم موحد و شامل للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

---

(2) Gilles bresses,«économie d'entreprise» ED1990, P5

الفرع الثالث : أهم المعايير التي تدخل في تحديد تعريف المؤسسة الصغيرة و المصغرة

هناك مجموعة من المعايير و المؤشرات الإقتصادية التي يمكن الإعتماد عليها في محاولة تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المصغرة و التي نلخصها في مجموعتين:[1]

أ) المعايير الكمية:

و تخص مجموعة من المؤشرات التقنية و الإقتصادية [2] مثل: عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، الطاقة المستعملة، القيمة المضافة و المؤشرات النقدية مثل رأس المال، رقم الأعمال، حجم التمويل الذاتي.

إلا أنه من الصعب أن نقوم بتحديد مفهوم للمؤسسة الصغيرة و المصغرة بناء على هذه المعايير الكمية فقط ذلك أنه و بالرغم من أهميتها إلا انها تبقى تفتقد للدقة و الحصر في وضع حدود فاصلة و واضحة لها خاصة فيما يخص عدد العمال، رقم الأعمال و الإستثمار...الخ.

ب) المعايير النوعية:

إن عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها تحديد حجم المؤسسة و طبيعتها جعل الباحثين الإقتصاديين يدرجون معايير أخرى من شأنها الأخذ بعين الإعتبار عدة أمور أكثر تعقيدا و متناسبة فيما بينها، و التي من شأنها إبراز الخصائص المميزة لكل نوع من المؤسسات الإقتصادية مثل نموذج التسيير و الإدارة و طبيعة العمل و التنظيم و تنظيمه

السـوق:

يمكن تحديد حجم المؤسسة بالإعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق و نوع المنتوجات المعروضة و نطاق السوق، إن إنتاج المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو إنتاج سلعي و العلاقة بينها و بين السوق هي علاقة

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول «الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي» ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1990 ص353.

(2) petite entreprise et croissance industrielle dans le monde au XIXI et XX ém siècle TL (CNRS) 1981 P50.

عرض و طلب، و تتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه الأخيرة على السوق و تكون في الغالب مؤسسات صناعية أو خدماتية كبيرة تتمتع برأس مال معتبر و إمكانيات ضخمة تمكنها من التحكم في شروط الإنتاج و مسايرة متطلبات السوق.

الملكية:

تعود ملكية غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن معظمها عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية يلعب فيها المالك دور المدير و المنظم و صاحب إتخاذ القرارات...الخ.

ج) المعايير النسبية: [1]

وتتمثل في مكان عمل المؤسسة الإقتصادية الذي عادة ما يكون المنزل أو محلا مستقلا أو مصنعا، و في طبيعة التكنولوجيا المستخدمة و التي تتعلق بنوعية التجهيزات و الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج، ما إذا كانت متطورة أو لا، و بتنظيم العمل الذي يدير هذه الآلات و العلاقة بين المؤسسة و السوق المحلي للعمل و سوق المؤسسة.

بعض التعاريف المختلفة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

إذا إستثنينا بعض الإقتراحات و التوصيات التي قدمتها بعض المنظمات الإقتصادية و الدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد شبه غياب لوجود تعريف رسمي واضح يمكن الإعتماد عليه في دراسة نموذج هذه الموسسات، و هذا راجع في نظرنا إلى إنفراد كل دولة بتعريف خاص بها يتماشى مع حجم نموها الإقتصادي و مكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الإقتصادي.

أ) ألمانيا:

تعرّف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل، و تحقق مبيعات صافية أقل من 100 مليون DM في السنة[2].

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول «الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي» ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1990 ص 354 .

(2) organisation de coopération et de développement économiques. «perspectives de l'OCDE sur les PME». PARIS Ed 2000 P233

ب) الإتحاد الأوربي: [1]

إن اللجنة الأوربية تعطي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة التعريف التالي: المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل و تتمتع بالإستقلالية و لا

تنتسب إلى أي مؤسسة إقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو و الميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو.

و حسب هذه اللجنة تنقسم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة إلى :

- مؤسسات صغيرة توظف أقل من 50 عامل تحقق رقم أعمال أقل من 7 مليون أورو مع ميزانية تقنية أقل من 5 مليون أورو.
- مؤسسة جد صغيرة micro entreprise توظف أقل من 10 عمال.

ج) فرنسا:

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في فرنسا قانونيا إستنادا للمصدر القانوني الصادر في 04 فيفري 1959 على أنها كل مؤسسة توظف أقل من 500 عامل و رأس مالها لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي و هذا بما فيه الإحتياطات.

هـ) الجزائر:

في الجزائر لم يكن يوجد أي نص قانوني أو إداري يمكن الإعتماد عليه في تحديد مفهوم عام للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة داخل الإقتصاد الجزائري إلا أنه يمكن إعتبار ما جاء في المخطط الرباعي الثاني: [3]

(1) organisation de coopération et de développement économiques. P233.

(2) les meilleurs politique pour les PME, Paris 1997 P125.

(3) Ahmed Bouyacoub «les cahiers de cread», N°6 2ème Trimestre revue de centre des recherches Appliquée 1986 P 165.

تعريف عملي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الذي عرف هذه المؤسسات على أنها: عبارة عن مؤسسات عمومية محلية، خاصة، مختلطة توظف أقل من 500 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار و تستعمل رأس مال (متحرك) صافي لايتجاوز 10 مليون دينار.

نظيف إلى هذا بعض المحاولات التي قامت بها بعض الجهات المهتمة بدراسة هذا القطاع و نذكر منها:

ما جاء في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الذي قامت بإعداده وزارة الصناعات في بداية السبعينات و الذي إعتبر أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاج تشغل أقل من500 عامل مستقلة قانونيا و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، و قد تأخذ هذه المؤسسة أشكال مختلفة مثل:

- مؤسسات الجماعات المحلية.
- فروع المؤسسات الوطنية.
- الشركات المختلطة.
- التعاونيات.
- المؤسسات الخاصة.

غير أن هذا الإجتهاد بقي ناقصا كونه غير مضبوط و دقيق يفتقر للمعايير المحددة و الفاصلة التي يمكن الإعتماد عليها في التفريق بين مختلف المؤسسات.

و في سياق هذه الإجتهادات و المحاولات يمكن أن ندرج تعريف المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة المختلفة(E.D.I.L) و التي عرّفت الصناعات الصغيرة و المتوسطة على أنها كل وحدة تشغل أقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال يصل إلى 10 ميون دج.

ماعدا هذه المحاولات يمكن أن نقول أن تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في القوانين الجزائرية بقي غائبا إلى أن تم إصدار القانون رقم 01- 18 في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي جاء ليعالج هذا النقص و يعطي تعريفا واضحا للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و يحدد التدابير الكفيلة لمساعدتها ودعم ترقيتها في ظل التوجه الجديد للإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق.

حسب المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تستوفي معاير الإستقلالية، تقوم بتشغيل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دج.

تعرّف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بانها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل و يكون رقم اعمالها ما بين 200 مليون دج و 2 مليار دج أو تتراوح مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دج. [1]

و تعرّف المؤسسة الصغيرة بانها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج. [2]

تعرّف المؤسسة المصغرة على أنها كل مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج. [3]

و هنا يصعب في كثير من الأحيان إعطاء تعاريف دقيقة لبعض المفاهيم وذلك لضيق الحدود الفاصلة فيما بينها أو التقارب الشديد في طبيعة نشاطها وكذا أهدافها وهذا ما ينطبق على العلاقة القوية بين المؤسسات الصغيرة من جهة والمؤسسات المصغرة من جهة ثانية.

- فهل المؤسسة الصغيرة هي نفس المؤسسة المصغرة ؟
- هل المؤسسة المصغرة محتواة في المؤسسة الصغيرة؟ أو أن المؤسسة المصغرة مستقلة بكايانها القانوني والإداري والبشري عن غيرها من المؤسسات الأخرى؟
- إن تبني أي طرح من الطروحات السابقة يقتضي المبررات الموضوعية، ولذا نقول بأن تطابق المفاهيم و بروز مفهوم المؤسسة الصغيرة ينسحب على حقبة زمنية بعيدة وفي ظل التنظير الكلاسيكي الذي اعتبر هذا النوع من المؤسسات في عداد المؤسسات الفردية العائلية التي تجمع بين وظيفتي الملكية والتسيير[1] و تستخدم وسائل بسيطة في العمل و الأداء و تستند إلى فرضيات معروفة.

- تعظيم الربح .
- معرفة جيدة للأسواق.
- المفهوم الستاتيكي للبيئة أو المحيط.

غير أن التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال وظهور ما يسمى بالتقدم التقني والتغيرات الديناميكية الحاصلة في عنصر المحيط وتطور الفقه القانوني والتشريعي و ظهور ما يسمى بقانون الأعمال أدى إلى استقلال المفاهيم وظهور أنواع مختلفة من المؤسسات يستخدم في تصنيفها جملة من المعايير (عدد العاملين، الربح المحقق، رقم الأعمال، عدد الابتكارات).

فحسب ميثاق الاتحاد الأوروبي الصادر سنة 1996. [ii] والذي صادقت عليه كثير من الدول خارج الاتحاد الأوربي بما فيها الجزائر سنة 2000. فإن المؤسسة المصغرة هي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج وأن حصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج.

وعلى الرغم من الضوابط المفروضة على المؤسسة المصغرة، فإن أهم ما يميزها هو تعقد نشاطها كغيرها من المؤسسات الأخرى التي تفوقها من حيث الحجم، من حيث أساليب التسيير (الإدارة) التكنولوجيا المستخدمة، عناصر البنية المحيطة أو العمالة المستخدمة.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المصغرة

1- التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية:

تصنف المؤسسات الصغيرة و المصغرة حسب إمكانياتها الإنتاجية إلى الأشكال التالية: [1]

أ)المؤسسات المنزلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنزلية بتكوينها العائلي، و يكون مكان إقامتها هو المنزل و تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.

ب) المؤسسات الحرفية:

تقترب المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و عمل الأطفال بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق، حيث تقوم بإنتاج منتوجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية، و ما يميزها على الصناعات المنزلية هو كون مكان إقامتها و مزاولة نشاطها عبارة عن محل صناعي مستقل عن المنزل و إستعانتها بعامل الأجير خارج عن تركيبة العائلة.

إن أهم ما يميز النوعين السابقين من الصناعات الصغيرة و المتوسطة نجد:

- إعتمادها على كثافة عمل أكبر في الإنتاج.
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- إستخدام آلات و تجهيزات ضعيفة التطور من الناحية التكنولوجية وبكميات أقل.
- تنظيم العمل فيها سواء من ناحية النظام المحاسبي أو التسويقي او التسيير الإداري يتميز ببساطة كبيرة.

ج) المؤسسات الصغيرة و المصغرة المتطورة و شبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات بإستخدامها لفنون إنتاج متطورة سواء من ناحية إستخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا المستعملة أو تنظيم العمل أو من ناحية المنتوج الذي يتم صنعه

بالإعتماد على طرق عصرية منظمة، و تختلف درجة التكنولوجيا المستعملة بين كل من الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المصغرة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن أن نصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج الذي تنتهجه و الذي يتنوع حسب تنوع النشاط الإقتصادي إلى: [2]

، المؤسسة الوطنية للكتاب 1990 ص»الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي«(1) محمد بلقاسم حسن بهلول

(2) لخلف عثمان، « دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر» رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1995، ص22.

لقد إستطاعت الكثير من الدول النامية و حتى المتقدمة تجاوز مشاكلها الإقتصادية و الإجتماعية، من خلال إعتمادها على قطاع المؤسسات الصغيرة و المصغرة في التنمية الإقتصادية، لما يتميز به من إمكانيات إقتصادية هائلة في تطوير النشاط الإقتصادي و ترقيته حيث أن أغلب مناصب الشغل المستحدثـــة اليوم تعود في أغلبها إلى المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسبة كبيرة في ترقية الصادرات من السلع و الخدمات.

ويرتكز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية لأي إستراتيجية أو سياسة تنموية، في ظل التحولات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد العالمي تعمق هذا الدور بشكل واضح، حيث اصبح للصناعات الصغيرة و المصغرة أهمية كبيرة و دورا مهما تلعبه يمكن أن نوضحه في النقاط التالية:

أ) خلق مناصب شغل جديدة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المصغرة من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها.

فهي تساهم اليوم على سبيل المثال [1] بـ ($^1/_2$) نصف مناصب الشغل المستحدثة الجديدة الكلية في أوروبا و هي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل ($^2/_3$) من مناصب العمل الكلية و تختلف هذه النسبة بإختلاف البلدان و القطاعات الإقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا و البرتغال و منخفضة في السويد و إيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من ($^1/_2$) نصف العمال و بالأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية.

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من خلال قرائتنا و تحليلنا لهذه الأرقام هو أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات و إمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الصناعية الكبرى إلا أنها إستطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.

(1) organisation de coopération et de développement économiques. «perspectives de l'OCDE sur les PME». PARIS Ed 2000 P10.

من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء و تجارة الجملة و التجزئة، الفندقة ، الإتصالات، المطاعم، النقل...الخ.

ب) تحقيق التوازن الجهوي و اللامركزية في التنمية:

تمثل الصناعات الصغيرة و المصغرة السياسة التصنيعية [1] الأكثر فعالية و مردودية لتنمية البلدان المتخلفة، ليس ذلك بالنظر فقط إلى المناطق الجغرافية المتطور إقتصاديا كالمدن الكبرى و الجهات الحضارية و إنما حتى بالنسبة للمناطق غير الحضارية و الريفية الواقعة خارج دائرة التطور و التقدم، و التي تئن تحت وطاة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية كإرتفاع البطالة بسب غياب قاعدة صناعية تساهم في إمتصاص اليد العاملة و إنخفاض مستوى التعليم و التكوين.

مما يستوجب على الدول النامية توجيه كميات هامة من الإستثمارات إلى المناطق الريفية المحرومة، لخلق نوع من التوازن الجهوي و القضاء على المركزية، و لا يكون ذلك إلا عن طريق تشجيع جهود التصنيع من خلال إقامة صناعات مفيدة تتماشى مع إمكانيات هذه المناطق و متطلباتها و ثقافتها.

و تعتبر الصناعات الصغيرة و المصغرة حسب رأي الإقتصاديين و الباحثين النموذج الأمثل و المناسب لتحقيق هذه الاهداف. كونها لا تتطلب إستثمارات كبيرة و لا تستلزم تكوينا عاليا في مجال العمل الإنتاجي أو تكاليف عالية في التسيير كما أنها صناعات تعتمد في التشغيل على كثافة عمالية كبيرة وهو ما يتناسب مع الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية لهذه المناطق غير الحضرية المحرومة من التطور.

ج) تلبية الطلب على السلع الإستهلاكية:

تلعب المؤسسة الصناعية الصغيرة و المصغرة دورا أساسيا في تطوير الإستهلاك النهائي [2] ، ذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية او إمكانيات مالية و مادية كبيرة

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول «الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي» ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1990 ص 357.

لخلف عثمان، « دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر» رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1995،

الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات و بالتالي تلبية الطلب المحلي و الوطني على مختلف السلع و المنتجات الإستهلاكية الضرورية المتزايدة.

ويتعدى دور هذه الصناعت إلى محاولة تغطية جزء كبير من السوق بالسلع و المنتجات (جلود، أحذية، مواد غذائية، منتجات كهرومنزلية...) و تحسين العلاقة بين العرض و الطلب على هذه السلع.

الشيء الذي يساعد على التخفيف من العجز المسجل في بعض الأنواع و بناء صناعة وطنية قادرة على تلبية الطلب المحلي و تحقيق الإكتفاء من هذه المنتجات و السلع

المبحث الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة و المصغرة في الجزائر مكانة هامة في الاقتصاد الوطني و هذا الاهتمام الدولة بهذا القطاع ، بتقديم كافة أشكال الدعم و التمويل اللازمة ، بمختلف مصادره و كذالك الطرق الحديثة .

و التي من بينها البنوك و البورصة، و للإلمام أكثر قمنا باستعراض و وظيفة التمويل و المصادر المتاحة، كما قدمنا طرق أخرى للتمويل.

المطلب الأول : نظرة عامة حولة عن التمويل .

يعد التمويل من الدعائم الرئيسية داخل أية مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها و ذالك من خلال امداد بالأموال بغية الإنشاء أو التنمية و التطوير ، و لهذا وجب على المؤسسة المصغرة و الصغيرة البحث عن مصادر التمويل اللازمة و الملائمة للمشروع و اختيار أفضلها و استخدامها استخداما أفضل بهدف تجنب الخطر و الوصول للأهداف المسطرة .

الفرع الأول : تعريف التمويل

هناك عدت تعاريف للتمويل الا أنها تتجلى معظمها في عملية أمداد المشروع بالأموال اللازمة و سنتطرق للأهم هذه التعريف فيما يلي :

التعريف الأول :

ينصرف المعنى العام للتمويل الأى تدبير الأموال للقيام بالنشاط الاقتصادي ، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية ، فذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات الى غيرها ممن يملكون من أموال لسد هذا العجز ، و لهذا ينصرف المعنى الخاص على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي .

التعريف الثاني:

هو التوفير النقود التي تمس الحاجة اليها و يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك بأكثر مما ينتجون فترات معينة .

التعريف الثالث :

التمويل هو نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي ، و قد يكون هذا النقل مباشر من مشروع لأخر أو تدخل بينهما مؤسسات وسيطة كمؤسسات التمويل و هو يعني امداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي سواء بموارد دائنة أو موارد خارجية .

التعريف الرابع :

التمويل يعني امداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي .

الفرع الثاني: أهمية التمويل

إن الوصول للأهداف المسطرة بأقل تكلفة و خطر ممكنين يعتبر إنجاز لهذا المشروع و ذالك عن طريق توفير التمويل اللازم الذي يعتبر محركا للعملية ، و هنا تكمن أهمية التمويل بالنسبة للمشروع و للتوضيح ذالك أكثر سنتطرق إلى مايلي :

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المصغرة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها للاقتصاديات الدول جميعها ، فهي البداية أساس النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة .كما أنها طوق النجاح للخروج من أزمات الاقتصادية لقدرتها العالية للتنمية الاقتصادية و تحديث الصناعة و مواجهة مشكلة البطالة و أعداد قاعدة عمالية و تفعيل مشاركة المرأة و خلق روح التكامل و تنافس بين المشروعات و تطوير مستوى المعيشي للفرد و زيادة الصادرات و إحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات و يساهم في استقرار سعر الصرف و ينقل عديد من الفئات الفقيرة من خط الفرق إلى دائرة الحياة .

إن المشروعات الصغيرة تعتبر المصدر بحق المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع و الخدمات .

وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين تشابك و تكامل بين كافة فروع الصناعة فهي تمثل قنوات الأساسية في استهلاك ما تنتج مشروعات الكبيرة من خامات و مواد وسيطة و في نفس الوقت

مد المشروعات الكبيرة بقط الغيار و أجزاء و المكونات مما يساهم في إثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي .

و يمكن أن نقول للتمويل أهمية أخرى كبيرة تتمثل في :

- تحرير الأموال أو الموارد المالية سواء كانت الداخلية أو الخارجيـة للمؤسسة
- يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج في حالة العجز المالي
- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية.

و نظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذالك أنها المحدد لكفاءات متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن المصادر التمويل اللازمة و الموافقة للطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف و اختيار أحسنها و استخدامها إست خداما أمثلا لما يتناسب و تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة و بدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة و أن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأسمال و تكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن .

الفرع الثالث: مصادر التمويل

قبل الشروع في البحث عن المصادر التمويل اللازمة ينبغي على المؤسسات الصغيرة و المصغرة تحديد احتياجاتها المالية التي تدخل ضمن متطلبات المشروع ، التي جزء منها يغطي بالمصادر الداخلية للمؤسسة و الجزء الآخر يتم اللجوء الى مصادر خارجية ومن هذا المنطلق نميز نوعين من التمويل مصادر داخلية و مصادر خارجية .

المصادر الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي المتولد عن عملية جارية للمؤسسة أو مصادر عريضة دون اللجوء الى مصادر خارجية بالنسبة للمؤسسة بأخذ التمويل الداخلي صورة تمويل الذاتي .

مفهوم بالتمويل الذاتي:

يعرف بالتمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال هذه العملية التي لا تتم إلا بعد.

تعمل المؤسسة على تحقيق أهدافها المنشودة عن طريق إيجاد الموارد و الوسائل التمويل اللازمة و الملائمة للنظام المالي لها و أهم مصدر تعتمد عليه المؤسسة في ذالك هو التمويل الذاتي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتمويل ، خاصة في مرحلة النمو و بموجبه يتم التقليل من اللجوء غلى المصادر الخارجية للتمويل لتمويل الخارجي ، إذن يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية التمويل المؤسسة لنفسها من خلال نشاطاتها و هذه العملية لا تتم إلى بعد الحصول على نتائج الدورة و هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبرا موردا داخليا للمؤسسة و هما الإهتلاكات و المؤمنات.

و تم عليها التمويل الذاتي للحصول على الإحتياطات مضاف إليها العائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة أي نفسها بالنفسها .

التدفق النقدي = الأرباح + الإحتياطات + مخصصات المئونات +مخصصات الإهتلاكات

قدرة التدفق الذاتي = النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح +مخصصات الإهتلاك +مئونات ذات طابع احتياطي

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي –الأرباح

مصادر التمويل الذاتي :

تتمثل في الأرباح المحتجزة ، المئونات و الإهتلاكات

الأرباح المحتجزة:

هي عبارة عن ذالك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها خلال السنة

و السنوات السابقة و لم يدفع في شكل توزيعات و الذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين قد تقوم المؤسسة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدت حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي بغرض تحقيق هدف معين مثل ، احتياطي اعادة سداد القروض أو إحلال و تجديد الآلات .... .

الإهتلاك :

يعرف الإهتلاك بأنه طريق لتجديد الاستثمارات أي أن الهدف من حساب الإهتلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي كما يعرف بأنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن يهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية .

المئونات :

تعرف المئونات على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية المخصصة لمواجهة الأعباء و الخسائر ، كما تعرف على أنها انخفاض الغير العادي في قيمة الأصول و على المؤسسة أن تسعى لتفادي انخفاض و تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر يجبر القانون الجزائري في مادة 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة و ذالك بتكوين مئونات تدهور المخزون و الحقوق و المئونات الأعباء و الخسائر ، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على الصدق الميزانية و تكوين المئونات بتقييد بعدة شروط منها :

- أن يكون وقوع هذا النقص محتملا.

- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي.

-أن يكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة .

المصادر الخارجية:

بما أن التمويل غالبا ما يكلف لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة الصغيرة و المصغرة و حتى تحافظ هذه الأخيرة على مستوى الاستثمار عند الحدود المطلوبة و حتى تتجاوز أزمات السيولة الظرفية

يحتم عليها اللجوء إلى المصادر الخارجية على الأموال اللازمة لذالك و هذا التمويل باختلاف المصدر الذي تعتمد عليه المؤسسة الصغيرة و المصغرة.

مفهوم التمويل الخاريجي :

التمويل الخارجي هو مجموع رؤوس الأموال التي تدفع المؤسسة من مصادر خارجية مهما كان مصدرها و نذكر منها :

القروض والتي تشمل كلا من

-القروض القصيرة الأجل :

وتكون هذه القروض في شكل تسبيقات نقدية تدفع للمشروع و تكون عادة بدون فوائد و لا تطلب ضمانات .

الائتمان التجاري :

و هو من مصادر التمويل القصير الأجل التي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة من الموردين و يستخدمها في العملية الصناعية ، ويتغير الحجم هذا القرض تبعا لتغير حجم المشروع حيث يزداد بزيادة النشاط المؤسسة و العكس صحيح .

قروض الزبائن :

و تكون هذه القروض في شكل تسبيقات نقدية تدفع للمشروع و تكون عادة بدون فوائد و لا تطلب ضمانات .

الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من نظام المصرفي و يعتبر هذا النوع من التمويل من أهم المصادر التمويل القصيرة الأجل بعد الائتمان التجاري من حيث التكلفة كما يتميز بمرونة أكبر ، إذ يأتي بصورة نقدية و ليس بصورة بضاعة غير أنه أقل مرنة من التجاري المصرفي في كونه لا يتغير مع حجم النشاط .

القروض المتوسطة الأجل:

و تمنح هذه القروض لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات و هي عبارة عن مبالغ مالية.

القروض الطويلة الأجل:

و تمنح هذه القروض لمدة أطول حيث تتراوح بين خمسة إلى عشرين سنة مقابل أسعار فائدة مرتفعة نسبيا نظرا للارتفاع درجة المخاطر و في بعض الأحيان يطلب المقترض ضمانات و الرهن، و قد تأخذ هذه القروض صورة غير المباشرة تنشل في إصدار الأوراق المالية .

المعونات المالية :

تعتبر من أهم المصادر الدول النامية و تتمثل في مجمل رؤوس الأموال العينية و النقدية التي تمنحها الدولة دون مقابل من أجل تفعيلة عملية الاستثمارية ، سواء للقطاع العام أو الخاص و في هذا الإطار تقترح الدولة مجموعة من صيغ التمويلية بتسهيلات تشرف عليها صناديق متخصصة حيث تأخذ هذه الصيغ الأشكال التالية :

- قروض بدون فائدة تمنحها الدولة.
- قروض بنكية بأسعار فائدة منخفضة يتم ضمانها من طرف الوكالات الدعم الحكومي المتخصصة .
- الإعفاءات الضريبية الكلية لفترة معينة أو جزئية لفترة أطول .
- مشاركة في رأسمال من طرف الحكومة دون مطالبة بأرباح في الفترة الأولى من النشاط المشروع
- الصناعات المنزلية و الأسرية الوحدوية.

المطلب الثاني :طرق التمويل المؤسسات المصغرة الصغيرة :

إن الاعتماد على الأساليب التقليدية للتمويل أدى إلى ظهور القصور العملية التي تعتبر من الصعوبات التي تواجهها المؤسسة الصغيرة و المصغرة ، و التي قد تؤدي إلى عرقلة نموها و تطورها الأمر الذي يستدعي ضرورة إدخال أساليب حديثة للتمويل وذالك عن طريق ابنوك التجارية الهيئات المتخصصة ، البنوك الإسلامية و البورصة و غيرها من الأساليب ، ولتسليط أكثر على هذه البدائل نذكر منها .

الفرع الأول: التمويل عن طريق البنوك التجارية و هيئات المتخصصة.

لقد قامت البنوك التجارية التخلي عن وظيفتها التقليدية و المتمثلة في تقبل الودائع و منح قروض

للمشروعات التجارية و ذالك في الدول المتطورة ، إلا أن البنوك في العالم الثالث عموما و الجزائر خصوصا لم تواكب التطورات و ذالك عن طريق إدخال جملة من الوسائل الحديثة في عملها ، و تقديم خدمات متنوعة هدفها جذب المدخرات العملاء و تقدم للمؤسسات المصغرة الصغيرة كمايلي :

البنوك التجارية:

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض و هذا وفق شروط و ضمانات متفق عليها بين الطرفين و تنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى و قروض استثمارية طويلة المدى و غالبا القروض

الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المصغرة الصغيرة الآنية .

الهيئات المؤسسات المتخصصة :

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات الخاصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المصغرة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية و يكون أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية و هدفها الأساسي ليس الربحية و إنما المصلحة العامة و يكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات المصغرة الصغيرة .

الفرع الثاني : التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة مختلفة من البدائل التمويلية عكس البنوك الأخرى و ذالك عن طريق إتاحة جملة من الصيغ و الأساليب المستمدة من الفقه الإسلامي والتي تتمثل في المضاربة ، المرابحة

و المشاركة و هي كلآتي :

1-المضاربة :

هي نوع من أنواع الشركة يكون فيها رأس المال من شخص يسمى رأس المال (البنك) و العمل من شخص آخر ، يسمى مضارب (المشروع) يقوم هذا الأخير بالعمل بالمال المقدم ، و الربح يقسم بين صاحب رأس المال و المضارب بنسبة معلومة ، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال ، ملم يثبت أن المضارب قد قصر أو أهمل عمله أو أخذ بأحد شروط المضاربة .

2- المشاركة :

تعد المشاركة أهم أصناف التمويل في الاقتصاد الإسلامي مبني على تقاسم الأرباح أو الخسارة وفق رأسمال مساهمة أو بعبارة أخرى هي شراكة حقيقة بين البنك و العميل يحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المرد ودية بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدة و الضمانات كما هو الحال في البنوك التجارية .

3-المرابحة:

و هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين متفق عليه و هي أيضا يقوم البنك بشراء سلعة معينة لأحد عملائه الذي يشتريها منه مرة ثانية مقابل قيمة الشراء مضافا إليها تكلفة البنك من مصروفات ، و يزيد عنها مبلغا معينا من الربح زيادة عن قيمتها و مصروفاتها حيث أن الطرفان البنك و العميل في استهلاك مال تنتجه المشروعات من خامات و مواد وسطية للسلعة .

4-السلم :

هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة و معلومة المقدار كيلا و أوزنا أو عدا ، يظهر الجانب الائتماني في سلم بشكل واضح فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه و قد لا تكفي موارده الذاتية فيتقاعد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه و يستلم منه الثمن جالا للاتفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشتري كمية من يتفق عليها ،

و يعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه " بيع أجل بعاجل " الأجل فيه هو السلعة و هي مضبوطة و محددة المواصفات و العاجل فيه هو النقد أو الثمن و مع أن هذا البيع ينطوي على الفرد باعتبار بيع لمعدوم إلا أن الشيء رخص به الناس على أساس الضرورة .

5- الإستصناع :

و هو صيغة من صيغ البيوع و يعرف لغة ، بأنه طلب الصنعة و اصطلاحا : أن يطلب من الصانع أن يصنع شيئا بثمن المعلوم علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع و هو بتالي العقد

بموجبه يكلف الصانع بضاعة الشيء محدد الجنس و النوع و القدر و الصفة و يتم الاتفاق على اصطناع خلال أجل معين كما يجوز عدم تحديد الأجل .

6- الإجازة :

يتم تمويل البنك الإسلامي لهذه العملية كمايلي :

يطلب صاحب المؤسسة المصغرة و الصغيرة من البنك الإسلامي شراء أصل يتمثل في احدى المعدات التي يحتاج اليها ، بعد أن يقدم للبنك كافة البيانيان المتعلقة بذالك الأصل من المواصفات و سعر و المصدر أي المورد ثم يقوم البنك بشرائه و تأجيره لصاحب المؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل الافتراضي أو الضريبة و يكون ذالك بعقد إنجاز فقط دون إشارة فيه إلى بيع الأصل نهاية المدة و تعند إستفائ جميع الأقساط يتم إبرام العقد

الفرع الثالث : التمويل عن طريق البورصة

بات اللجوء إلى السوق الأوراق المالية لزاما على المؤسسات الصغيرة و المصغرة و ذالك نظرا للضامنات الكبيرة التي تطلبها البنوك و التي هي غير قادرة على تقديمها من جهة و استحداث آليات جديدة بما يتناسب و الحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المصغرة على المدى المتوسط و الطويل عن طريق البورصة من جهة أخرى .

تعريف البورصة المؤسسات الصغيرة و المصغرة:

و يمكن تعرفها على أنها:

تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة و المصغرة الآخذة في نمو رأسمالها وغير مؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية الى تمويل المشروعات

أوهي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها .

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل بالتعريف بمؤسسات المصغرة و الصغيرة و استخلصنا أن هناك عدة تعاريف مختلفة للمفكرين و اقتصاديين و الباحثتين حول أعطاء تعريف موحد للمؤسسة المصغرة و الصغيرة التي تستند على تعريفها للمجموعة من المعايير إلا ان هذه المؤسسات تمتلك خصائص تؤهلها في مواكبة تطورات اقتصادية و كذالك مساهمتها في التنمية اقتصادية هذا ما جعله تأخذ عدة اشكال تميزها عن غيرها من المؤسسات و ذالك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة ، التي اصبحت لها أهمية

كبيرة بين الدول اقتصاديا و اجتماعيا و لكن بالرغم من أهميتها تعاني هذه المؤسسات مشاكل عديدة و لعل من أهمها مشكل التمويل ، و تحديات مختلفة قد تعيق مسارها وتبطئ من فعليتها .

تمهيد :

مر قطاع المؤسسات في الجزائر و خاصة الصغيرة و المصغرة منها بعدة مراحل منذ الاستقلال تتخللها فترات متتالية حيث كان ظهورها بطيء في بادئ الأمر و ذالك نتيجة لاحتياجات رأسمال لإعادة هيكلتها و أخذت في تطور تدريجيا بفضل تزايد عمليات التمويل و المساعدات الممنوحة من قبل الدولة حيث يلعب التمويل دور كبير حياة المؤسسات المصغرة و الصغيرة و يعد العصب الرئيسي الذي يمد القطاع الاقتصادي ب الأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار و تحقيق التنمية و دفع العجلة الاقتصاد نحو الأمام .

كما أنه يعتبر من أهم القرارات التي تواجهها المؤسسات المصغرة و الصغيرة لما يحمل من صعوبات في البحث عن المصادر التمويل حيث خصصت الدولة جهاز القرض المصغر أي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمرافقة هذه المؤسسات من حيث طبيعتها و خصائصها و على هذه اساس قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : نظرة العامة حول المؤسسات الصغيرة و المصغرة (الناشئة في الجزائر)

يصعب في كثير من الأحيان إعطاء تعاريف دقيقة لبعض المفاهيم وذلك لضيق الحدود الفاصلة فيما بينها أو التقارب الشديد في طبيعة نشاطها وكذا أهدافها وهذا ما ينطبق على العلاقة القوية بين المؤسسات الصغيرة من جهة والمؤسسات المصغرة من جهة ثانية.

- فهل المؤسسة الصغيرة هي نفس المؤسسة المصغرة ؟
- وهل المؤسسة المصغرة محتواة في المؤسسة الصغيرة؟ أو أن المؤسسة المصغرة مستقلة بكايانها القانوني والإداري والبشري عن غيرها من المؤسسات الأخرى؟
- إن تبني أي طرح من الطروحات السابقة يقتضي المبررات الموضوعية، ولذا نقول بأن تطابق المفاهيم و بروز مفهوم المؤسسة الصغيرة ينسحب على حقبة زمنية بعيدة وفي ظل التنظير الكلاسيكي الذي اعتبر هذا النوع من المؤسسات في عداد المؤسسات الفردية العائلية التي تجمع بين وظيفتي الملكية والتسيير[i] و تستخدم وسائل بسيطة في العمل و الأداء و تستند إلى فرضيات معروفة.
- تعظيم الربح .
- معرفة جيدة للأسواق.
- المفهوم الستاتيكي للبيئة أو المحيط.

غير أن التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال وظهور ما يسمى بالتقدم التقني والتغيرات الديناميكية الحاصلة في عنصر المحيط وتطور الفقه القانوني والتشريعي و ظهور ما يسمى بقانون الأعمال أدى إلى استقلال المفاهيم وظهور أنواع مختلفة من المؤسسات يستخدم في تصنيفها جملة من المعايير (عدد العاملين، الربح المحقق، رقم الأعمال، عدد الابتكارات).

فحسب ميثاق الاتحاد الأوروبي الصادر سنة 1996. [ii] والذي صادقت عليه كثير من الدول خارج الاتحاد الأوربي بما فيها الجزائر سنة 2000. فإن المؤسسة المصغرة هي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج وأن حصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج.

وعلى الرغم من الضوابط المفروضة على المؤسسة المصغرة، فإن أهم ما يميزها هو تعقد نشاطها كغيرها من المؤسسات الأخرى التي تفوقها من حيث الحجم، من حيث أساليب التسيير (الإدارة) التكنولوجيا المستخدمة، عناصر البنية المحيطة أو العمالة المستخدمة.

المطلب الثاني : ظروف نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر

تزامن ظهور المؤسسات المصغرة مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن الماضي و يعود سبب تأخر توسع هذا النوع من المؤسسات إلى طبيعة النظام الموجه (المخطط) الذي عملت به الجزائر خلال 4 عقود من الزمن (1962 – 1990) والذي شد الخناق على المؤسسة الخاصة واعتبرها وفي كثير من مواثيقه منبع الاستغلال ومصدر الهيمنة. وانحصرت دائرة المؤسسات المصغرة في بعض الحرف التقليدية الموروثة عن العهد الاستعماري وبعض الأنشطة التجارية الرسمية و غير الرسمية (مواد غذائية، تجارة، ميكانيك، حدادة ومواد البناء و غيرها....)

ولم يكن وزنها الاقتصادي و الاجتماعي مؤثرا فعدد عمالها كان محدودا ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا.

ولم تكن كثيرا من هذه المؤسسات لتستمر في نشاطها لو لم تعتمد على المضاربة و الاحتكار في ظل سيادة اقتصاد الندرة.

ومع مطلع التسعينيات و بتغير النهج السياسي و تبني الجزائر سياسة الإصلاحات تم اعتماد منظومة تشريعية و استحداث مؤسسات و هياكل دعم الاستثمار و ترقيته مما أدى إلى توسع مؤسسات القطاع الخاص كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 01 : ترتيب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة سنة 1999.

نوع المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	%	مج. العمال	%
المؤسسات المصغرة	9-0	148.725	93.5	221.975	35
المؤسسات الصغيرة	49-10	9.100	5.7	176.731	27.8
المؤسسات المتوسطة	250-50	1682	1.05	235.669	37.2
الإجمـــالي	/	**159.507**	**100**	**634.375**	**100**

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2002 عن: الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي.

تعكس أرقام الجدول التوسع المفرط في المؤسسات المصغرة مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات ويرجع سبب ذلك في اعتقادنا إلى:

- رفع القيود المفروضة على المبادرات الفردية طيلة نصف قرن من الزمن وإعادة تحريك غزيرة التملك لدى الفرد.
- انخفاض نسب المخاطر في هذا النوع من المؤسسات.

- قدرة الفرد على المساهمة في تمويل هذا النوع من المؤسسات والذي لا يقتضي موارد مالية كبيرة.
- الانسحاب المفاجئ للدولة من الحياة الاقتصادية وتخليها عن سياسة الدمج وضمان الشغل.
- المشاكل المعقدة التي لازمت المؤسسات العامة وما نجم عنها من تسريح للعاملين.
- ظهور مؤسسات و صناديق متخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات وتقديم تسهيلات تحفيزية مالية ونقدية لعبت دورا متميزا في ترقية نشاطها و توسع شبكاتها.

المبحث الثاني : ماهية القروض المصغرة

المطلب الأول : مفهوم القرض المصغر و مقاييس الحصول عليه

أولا : مفهوم القرض المصغر

يتميز القرض المصغر بسلفه صغيرة الحجم ,و هو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة صغيرة , و يمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات و الأشخاص المعنيين. يتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي) و الشغل المنجز بمقر السكن و كذا نحو الحرف المصغرة و التقليدية المنتجة للسلع أو الخدمات و بتعبير آخر يتوجه نحو النشاطات التجارية المنتجة ابتداء من النشاطات الموفرة للخدمة إلى مؤسسات مصغرة[1].

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر , و قد ظهر القرض المصغر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو , كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة الناتجة عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية .

[1]– المنشور رقم 004 المؤرخ في 1 ديسمبر 2000 المتعلق بتطبيق جهاز القرض المصغر الصادر عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني .

يقع القرض المصغر بين الحد الأدنى لكلفة المشروع و يقدر ب 40000 دج و حد أقصى بـ 1000000 دج و هو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح مابين 12 إلى 60 شهرا. و تعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية و تنمية الشغل ,و هو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة و تلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز القرض المصغر ,وهذا بقصد تغطية احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات لخلق نشاط لحسابها الخاص [2].

ثانيا : مقاييس التأهيل

حددت السلطات العامة المختصة خصائص معينة للحصول على هذا النوع من القروض و هي فيما يلي :

السن : عند إيداع ملف الاستفادة من القرض المصغر لا يشترط حد أقصى في السن بل يجب أن يكون أكثر من 18 سنة , حيث يجب على المؤسسات المكلفة بتنفيذ الجهاز

أن تدرس كل الملفات حالة بحالة , مع الأخذ بعين الاعتبار مقاييس أساسية , كوضعية المترشحين , كفاءاتهم في خلق و تحقيق المردودية لنشاطهم وكذا مدة التسديد المحددة.

المساهمة الشخصية في التمويل :يجب على المستفيدين أن يساهموا في تمويل مشاريعهم في حدود :

- 1 % من كلفة المشروع كجزء من التمويل الذاتي.
- 1% من كلفة المشروع تمثل حقوق الانضمام في صندوق الضمان من الأخطار المترتبة عن عدم تسديد القرض.[3]

مقاييس أخرى :

- عدم الجمع بين الاستفادة من الشبكة الاجتماعية و جهاز القرض المصغر.

[2]– المنشور رقم 010 المؤرخ في 22 جويلية 1999 المتعلق بتطبيق إجراءات القرض المصغر الصادر عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية و التكوين المهني .

[3]– المنشور رقم 010 المؤرخ في جويلية 1999 المتعلق بتطبيق إجراءات القرض المصغر الصادر عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني .

– توفير شروط الكفاءة المهنية الضرورية لتحقيق النشاط.

– التوفر على مقر سكني مستقر.

– توفر الشروط الاجتماعية المتعلقة بتأهيل الاستفادة من القرض المصغر (البطالة , عامل مسرح, ظروف اجتماعية, اقتصادية , إعاقة وجود أشخاص تحت الكفالة).

– تقديم طلب القرض للحصول على عتاد جديد , مدعم بملف بسيط , فاتورات شكلية [4].

المطلب الثاني : مبدأ عمل جهاز القرض المصغر

أولا :خدمات التمويل المصغرة[5]

يعتبر أول من بدأ بممارسة تمويل المشاريع الصغيرة، بعض المنظمات غير الحكومية والمصارف التجارية في أسيا مثل بري يونت ديسا (**BRI– Unit Desa**) من أندونسيا ومصرف كرامين (**Gramen Baut**) في بنغلاديش، وك–ريب (k–Rep) بكينيا وبروديم/ بانكوصول (**Brodem/Bancosol**) ببوليفيا، وآخرون. وعقب هذه الممارسات عرفت مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تطورا سريعا خلال الثمانينات والتسعينات في أسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، فقد تحول عدد الفقراء المستفيدين من خدمات تمويل المشاريع الصغيرة من 8 ملايين سنة1997 إلى 23.6 مليون في 1999.

و تقدم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة قروضا تتراوح قيمتها بين 5 و3000 دولار، أما فيما يتعلق بمدة تسديد القروض، فتتوقف على القطاعات التي تمنح في إطارها، إذ قد يستغرق فصلا كاملا في حالة القروض الزراعية أو ثلاث سنوات عندما يتعلق الأمر بقرض استثماري في المقابل تعتبر نسبة الفائدة المفروضة على هذه النوعية من القروض مرتفعة نسبيا ، حتى بالنسبة لما هو متبع في البلدان الغربية ، إذ تتراوح ما بين 15% و50 %.

[4]– المنشور رقم 010 المؤرخ في جويلية 1999 نفس المرجع السابق.

[5]- الأمم المتحدة ، افضل ممارسة في مجال الائتمانات الصغيرة للنساء و الشباب، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية من13الى16 مارس 2001 طانجة المغرب.

و يعكس هذا الارتفاع في أسعار الفائدة حجم التكاليف الإدارية التي تسمح للمؤسسات المقرضة بمواصلة نشاطها، فقد يكلف اقتراض 50 دولار بالنسبة للجهة المقرضة نفس المبلغ الذي يكلفه اقتراض 10 آلاف دولار سواءا من حيث الوقت المخصص لدراسة الملف أو الاتصال بالزبون.

و قد طورت مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة نشاطاتها شيئا فشيئا، وأصبحت تقدم خدمات أخرى، كالادخار، الإيداع، والتأمين، وقروض الإيجار، كما تقدم بعض الخدمات الأخرى التكميلية للخدمات المالية، ولقد أثبتت الدراسات أن نسبة تسديد القروض الصغيرة مرتفعة جدا، إذ يحرص المتعاملون مع المؤسسة (رغبة منهم في الحفاظ على أموال نادرة وعليها طلب كبير) على عدم المساس بهذه الخدمة الثمينة، وهو ما ينعكس ايجابيا من خلال ارتفاع نسبة تسديد القروض المسندة، وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين الجنسيين من الفقراء.

فقد أثبتت الدراسات بأن هناك عدد كبير من برامج تمويل المشاريع الصغيرة الناجحة في العالم استفادت منها النساء، فقد لوحظ أن النساء لسن فقط زبونات جيدات يؤدين ما عليهن في الوقت ويحترمن شروط المشاركة، وإنما يقمن كذلك باستثمار جزء من الأرباح لإعانة العائلة الشيء الذي يعطي أثر مباشرا على رفاهية العائلات الفقيرة، كما مكن النساء من التفاعل مع نساء أخريات والعمل معا في إطار مبادرات أخرى كاللواتي يناضلن ضد العنف المنزلي والتحرش الجنسي مثلا.

بالرغم من هذا التحسن الذي عرفته وضعية المرأة، إلا أنه هناك بعض المشاكل التي تعاني منهامثل الخلافات الزوجية حول النشاطات الجديدة الممارسة من طرفها، فقد لوحظ زيادة في عبئ العمل الذي تتحمله الثقيل أصلا، وذلك راجع إلى الحاجة إلى مضاعفة فعاليتهن الإنتاجية، وإلى الحاجة إلى التسديد في الآجال المحددة، وأخيرا فإن المراقبة الفعلية للقرض والمداخيل من طرف النساء تطرح نفسها، ففي حالات كثيرة الزوج هو الذي يستحوذ عليها.

أما بالنسبة للشباب، فلا يوجد أي إعلام يخصهم في الأدبيات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة إذ لا يبدو أن الشباب لا يعتبرون أفراد يوثق بهم للقرض بل نستطيع أن نستخلص أيضا أن الشباب مبعدون بصورة غير مباشرة من طرف بعض خواص برامج تمويل المشاريع الصغيرة، ومن الصعب فعلا بالنسبة لأغلبية الشباب أن يكونوا بشكل مسبق، ممارسين لفعالية اقتصادية وهو شرط تضعه العديد من المؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة. وأولهم السمعة المطلوبة من اجل المشاركة في

مجموعة متضامنة، وهي الطريقة الأكثر استعمال من طرف مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، واعتبار لمعدلات البطالة والفقر بين الشباب، والقرويين منهم على وجه الخصوص في إفريقيا الشمالية، فإن التفكير والعمل في هذا الموضوع يفرضان نفسيهما، وهذا يجب أن يتم باستشارة المعنيين أي الشباب.

ثانيا: الفوائد و المساعدات التي يمنحها القرض المصغر

1- الدعم، النصائح، المساعدة التقنية ، و مرافقة المقاولين مضمونة من طرف الوكالة في انجاز مشاريعهم .

2- القرض البنكي ممنوح بدون فائدة تقع على عاتق المستفيد (بالمائة حسب الحالات) و الفارق من النسبة تتحمله الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

3- تمنح سلفه بدون فائدة قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح بين 1000000 دج الكلفة الإجمالية للمشروع.

ثالثا : المساهمات المالية للدولة

أ- تعريف المساهمة :

" المساهمة في تمويل الأعمال تدخل في إطار القرض المصغر لا سيَما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة, إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات من طرف المترشحين للاستفادة التأمين, البطالة, و إما بمساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية و الموجهة إلى البطالين المرشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة"[6].

ب- نسبة الفائدة :

[6]- المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 99 -37 المؤرخ في 10 فيفري 1999 تتم المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جانفي 1994 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – الجريدة الرسمية – العدد 07 الصادر بتاريخ 13 فيفري 1999 .

تحدد نسبة الفائدة التي تقع على عاتق المستفيدين ب 2% أما الفرق في معدل الفائدة المتغيرة بالنسبة للنسبة المطبقة من طرف البنك , فتتكفل الخزينة العمومية بدفعها على كل المشاريع المؤهلة لجهاز القرض.

ج- صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر :

يتكفل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر المؤسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13 فيفري 1999 , بكل الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القرض المصغر. يوجد مقر هذا الصندوق على مستوى الصندوق الوطني لضمان البطالة , و هو ممول بصفة موسعة من طرف موارد الخزينة العامة .

يجب على صندوق الضمان أن يقوم بتحرير وصلات الاكتتابات الخاصة بالضمان و بالمنح السنوية للأخطار".[7]

على الصندوق أيضا أن يكون على دراية و علم بكل حالات التسديد و أن يحاط علما, حسب الشروط التي سوف يحددها بكل تخلف أو تأخر في التسديد يمكن أن يصدر على المقرضين, كما يقوم الصندوق بتحديد شروط تدخله في حالة تسجيل تخلف أو تأخير من طرف المقرضين و الذي قد تمت ملاحظته من طرف البنك , و ذلك حسب الشروط التي سوف تبلغ للمتدخلين.

تحديد الكيفيان العملية الخاصة بتدخل الصندوق بموجب اتفاقية تربط بين مختلف المتدخلين : الصندوق الوطني لضمان البطالة , البنوك المؤسسات المالية , و المنخرطين المستفيدين من جهاز القرض المصغر.

المطلب الثالث : دور و أهمية جهاز القرض المصغر

لبلوغ مستوى معيشي نزيه و منصب شغل معتبر ,بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل الانتقال لاقتصاد السوق بهذا المعنى هي سياسة دعم مباشرة

[7]- المرسوم التنفيذي رقم 99 -44 المؤرخ في 13 فيفري 1999 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان الاخطار عن القروض المصغرة و تحديد القانون الأساسي – الجريدة الرسمية – العدد 07 الصادر بتاريخ 13 فيفري1999 .

مستهدف و تساهمي تقترح كبديل للروح الإتكالية و في هذا الإطار تم تجسيد مشروع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

– تقديم الدعم النصائح و المساعدات التقنية و مرافقة المقاولين مضمونة من طرف الوكالة في إطار انجاز مشاريعهم .

– القرض الممنوح من طرف البنك بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد و الفارق من النسبة التجارية تتحمله الخزينة العمومية (1).[8]

– و سعيا منا لتوظيف كل الميكانيزمات الحديثة التي تهدف إلى تقليص نسبة البطالة تسعى السلطات العمومية قدما إلى تثمين تجربة القرض المصغر ببلادنا ,هذه التجربة ما فتئت تستقطب اهتمام سياسة التنمية الاقتصادية للعديد من الدول ,لا سيما السائرة منها في طريق النمو لما حققه من نتائج إيجابية حظيت بعرفان كبار الخبراء الاقتصاديين العالميين.

– يتميز القرض المصغر باتساع الشريحة الاجتماعية التي يمكن أن يستهدفها ,من فئة العاطلين عن العمل سواء كانوا حاصلين على شهادات الكفاءة المهنية أو الذين يتمتعون بقدرات أو مهارات فنية للممارسة حرفة ما ,أو نساء ماكثات بالبيت أو حتى ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم...إلخ

كما باستطاعة جهاز القرض المصغر أيضا توفير الإمكانيات اللازمة لهذه الفئات من الأشخاص كي تتمكن من إنشاء و تطوير مشاريع مصغرة تلبي لها المداخيل الكافية وفي هذا الصدد أسندت للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مدعمة بصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة مهام تسيير و متابعة القروض المصغرة وتسيير إجراءات منحها لأصحاب المشاريع.

– تعكف الوكالة حاليا على تفعيل العمل الجواري بغرض التقرب أكثر من الشرائح المستهدفة و ذلك من خلال هيكلها اللامركزية , فروع جهوية , تنسيقيات ولائية و خلايا المرافقة المتواجدة بالدوائر تولي الوكالة أيضا الأهمية البالغة للتكوين المتواصل و رسكلة إطاراتها على كافة

[8]– وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – تنسيقية عين الدفلى – فرع تيارت

مستوياتها مسايرة مع الاقتصاد و خصوصا مع متطلبات المنافسة الاقتصادية فإن نجاح وديمومة المشاريع المصغرة قد أصبح مرهونا بمدى تأهيل و مهارة المستفيدين , بالإضافة إلى دعم الدولة لهذه الآلية , فإن تفعيل دور الأطراف ذات الصلة بإنجاح المشاريع الممولة في إطار جهاز القرض المصغر أصبح ضرورة ملحة وهو ما أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية السيد : عبد العزيز بوتفليقة من خلال إبرازه لأهمية الإمكانيات المالية الممنوحة من طرف الدولة و كذا تكثيف جهود الجماعات الوطنية الرامية لتشجيع إنشاء أنشطة و التخفيض من نسبة البطالة[9].

المبحث الثالث : تمويل المشاريع صغيرة الحجم من قبل جهاز القرض المصغر

المطلب الأول : معايير انتقاء أفضل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة

هناك اتفاق عام حول اختيار أفضل التطبيقات فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة، بحيث يجب أن تتميز بما يلي:[10]

أ- القدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء:

يمكن اعتبار مؤسسة التمويل الصغيرة ناجحة إذا استطاعت أن تصل إلى عدد متزايد ومهم من الزبائن الفقراء، ولكن يجب التفرقة بين سعة الزبائن وعمقهم، فسعة الزبائن

تعرف بأنها عدد الزبائن الفقراء، أما عمق الزبائن فيعرف بأنه مستوى فقرهم، في هذه الحالة، ولمعرفة ما إذا كانت مؤسسة ما تستهدف الأكثر فقرا من السكان، فإننا نقارن غالبا مبلغ السلف الأصلي والسلف المتوسط بالإنتاج الداخلي الخام للفرد الواحد من السكان للبلد المعني.

ب-القابلية على الاستمرار ماليا:

يمكن اعتبار مؤسسات التمويل الصغير ناجحة إذا تمكنت من بلوغ القابلية على الاستمرار المالي والذي يتركز أساسا على الانضباط المالي، بما في ذلك معدلات استرجاع القروض المقدمة والتسيير السليم.

---

[9]- إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – رسالة الوكالة – العدد 3

[10]- الأمم المتحدة ، افضل ممارسة في مجال الائتمانات الصغيرة للنساء و الشباب، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية من13الى16 مارس 2001 طانجة المغرب. نفس المرجع السابق.

و حتى تتمكن من ذلك فلابد من أن تعتمد على إستراتيجية مبنية على الأسس التالية:

- تلبية احتياجات الفقراء بصورة مستمرة ومقيدة.
- أن لا تكون رهينة بمخاطر الإعانات والهبات.
- أن تعبئ موارد سوق المال الشكلي وخطوطا للقرض.
- التأكيد للزبائن أن مؤسسة القرض الصغير هي ليست مؤسسة للإحسان .
- عدم إدخال النشاطات ذات المر دودية الضعيفة، الشيء الذي يجنب الفقراء من السقوط في حلقة القرض –دين.
- كسب ثقة الزبائن.

بعض مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، تبدأ مبكرا في البحث عن الاستمرار المالي، وذلك عن طريق تمويل عملياتها منذ والبداية مباشرة بسلفات متأتية من النظام المالي، في حين تستعمل الهبات المحصلة لتغطية تكاليف التكوين مثلا، مع ذلك فقد ثبت أن التأكيد على ديمومة الاستمرار المالي قد تؤدي إلى كون الأقل فقرا هم المستفيدون فعليا من خدمات تمويل المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك من المعترف به أن هذا الهدف صعب التحقيق بشكل خاص، لأنه يفرض انضباطا لا تكون إلا قلة من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على استعداد لقبوله.

و لتحقيق القابلية على الاستمرار المالي لابد على مؤسسة التمويل الصغير أن تمر بمرحلتين[11]:

ب–1– القابلية على الاستمرار العملياتية:

يتم بلوغها عندما تصل مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة إلى تغطية تكاليفها الإدارية وكل المصاريف المتعلقة بتنفيذ العمليات الخاصة بمنح الخدمات المالية (كراء، نقل، ...) .

ب–2– القابلية على الاستمرار المالي:

يتم بلوغها عندما تغطي مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة كل التكاليف، بضمنها المصاريف المالية، وللممارسة الجيدة للتمويل الصغير، يقترح على المؤسسات لتقدير قابليتها على الاستمرار المالي إدخال معدلات فوائد السوق إلى جانب العناصر الأخرى المكونة لحسابها

[11]- www.itdgpublishing.org.uk/sed.htp

الختامي وحسابات الاستغلال، وهذا حتى عندما تكون المؤسسة مستفيدة من هيبات أو قروض دون فوائد.

المطلب الثاني : طرق تمويل القرض المصغر

يرتكز جهاز القرض المصغر في تمويله على تركيبات مالية مختلفة تتمثل في :

* **تمويل لإنشاء نشاط** : يتضمن التمويل الثنائي و الثلاثي

1- تمويل ثلاثي : في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من :

أ) – مساهمة مالية شخصية للشباب و الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار و موطنه , وتتحدد نسبة المساهمة الشخصية من 1%

ب– القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى29 % .

ج) – القرض البنكي الممنوح بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق الدولة أو هذه النسبة التجارية تتحمله الخزينة العمومية يقدر ب 70 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.

الإعانات الممنوحة : تمنح نوعان من الإعانات للمستفيدين من القرض المصغر تتمثل في :

* إعانات مالية : سلف بدون فائدة على المدى الطويل (8 سنوات) تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

* قروض بنكية بأسعار فائدة مخفضة تتحملها الخزينة العمومية .

* إعانات جبائية و شبه جبائية .

* إعفاء من الرسوم على القيمة المضافة لانتقاء التجهيزات و الخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع .

* تطبيق معدل منخفض 5 % فيها الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في المشروع .

* تمويل لشراء المواد الأولية (سلفه بدون فائدة)

و تقدر الكلفة الإجمالية ب 40000 دج حتى 100000دج , تمنح لشراء مواد أولية من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساهمة شخصية قدرها 0 % من كلفة المشروع تسدد على أقساط لمدة سنتين .

المبحث الأول : تسيير القرض المصغر من طرف جهاز القرض المصغر

المطلب الثالث : تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دراسة هيكلها التنظيمي

أولا : تقديم الوكالة و مهامها

أ- تقديم الوكالة :[12]

[12]- إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – العدد 2 -

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22-01-2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني , مهمتها تطبيق ساسة الدولة في محاربة البطالة و الفقر عن طريق دعم أصحاب المبادرات الفردية مناجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص من خلال :

- تقديم الدعم و الاستشارة و المرافقة للمبادرين و ضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة .

- منح قروض صغيرة تصل إلى 100000.00 دج موجهة لفئة البطالين الذين بلغوا 18 سنة فما فوق و يمتلكون تأهيل أو معارف في نشاط معين .

و في إطار لا مركزية النشاطات التي تسعى إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر, و لتدعيم الإطار التشريعي و التنظيمي لها , و كذا تقليص آجال اتخاذ القرارات, تم إنشاء هيئة جديدة تتمثل في الفرع الجهوي , حيث يعتبر رابطة وظيفية بين مختلف المديريات المركزية و الوكلات الولائية و قد أنشأت 10 فروع وطنية تتمثل مهامها في :

- تنسيق و مراقبة نشاط الوكلات الولائية التابعة لها .

- نقل طلبات التمويل من الوكلات الولائية بعد دراستها إلى مديرية تطوير البرامج.

- الحرص على متابعة عملية تسديد القروض الممنوحة .

- متابعة تنفيذ الإجراءات الضرورية من أجل تسديد الديون المترتبة على المستفيدين.

- وضع قيد التنفيذ و متابعة تطبيق المشاريع و البرامج المتعلقة بالتكوين لفائدة أصحاب المشاريع

- اقتراح كل عمل يساعد على تنفيذ المشاريع و متابعتها على المديرية العامة .

إن مهام الفرع الجهوي مدعوة للتوسع وفق نمو إستراتيجية التطور و لامركزية تسيير الوكالة و يضم كل فرع مجموعة من الوكالات بمعدل 4 إلى 6 وكالات و تعتمد الوكالة على هياكلها (مديرية عامة), إن مهام الفرع الجهوي مدعوة للتوسع وفق نمو إستراتيجية التطور و لامركزية تسيير الوكالة و يضم كل فرع مجموعة من الوكالات بمعدل 4 إلى 6 الوكلات و تعتمد الوكالة على هياكلها (مديرية عامة , الوكالات , ممثلي خالايا في الدوائر) بالتنسيق مع باقي هيئات

وكالات التشغيل و اشتراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات و ذلك بتنظيم حملات إعلامية و تحسيسية و بالاحتكاك المباشر مع الفئات التي يقصدها الجهاز .

إن العمل الذي تقوم به الهياكل اللامركزية التابعة للوكالة و المتمثل في تقديم النصائح و المتابعة لفائدة منشئ المشاريع المصغرة . ويبقى غير كاف لديمومة تلك المشاريع. يشكل التسيير اليومي للمؤسسة المصغرة جانبا هاما من نشاطها, ما يستوجب على مسيري هذه المشاريع التحكم الجيد في جانب التسيير , تولي الوكالة لتسيير القرض المصغر أهمية بالغة إلى المرفقة المرتبطة بالتكوين التي من شأنها ضمان بقاء و تطوير نشاطات المنشأة , و لهذا الغرض قامت الوكالة بتنظيم دورة تكوينية لمكوني و مسيري المؤسسات الصغيرة , بالتعاون مع كل من المنظمة الدولية للعمل , وزارة الصناعات الصغيرة المتوسطة و الصناعات التقليدية , و قد أجريت هذه الدورة حسب المنهجية التي يتبعها مكتب المنظمة الدولية للعمل بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من 17 مارس إلى نهاية 04 افريل 2007 بمشاركة 20 متربص من ضمنهم 14 إطارا من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [13]

و نظرا لطبيعة نشاط الوكالة لأنها كانت تخاطب البطالين كانت إحدى أكبر الفاعلين في الصالون الوطني الأول للتشغيل الذي انعقد بقصر المعارض من 20 إلى 26 جانفي 2007 تحت الرعاية السامية رئيس الجمهورية.

و قد شارك فيه المقاولون المستفيدون من القروض المصغرة عبر 48 ولاية , بعرض منتجاتهم المنحدرة من قطاعات النشاطات التالية : الفلاحة , الصناعة الصغيرة , البناء , الأشغال العمومية , الخدمات و الصناعات التقليدية .

كما شاركت الوكالة في الصالون الثاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الممتد من 26 فيفري إلى 02 مارس 2007 بالبليدة تحت الرعاية السامية لوزير القطاع , لوالي الولاية , كما شارك في هذا الموعد ممثلين من الصندوق الوطني للضمان عن البطالة , الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ,

[13]– إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– رسالة الوكالة – العدد 2 – ص 4

و المؤسسات المتوسطة , و نظمت في هذا اللقاء جناح للإعلام قام بتنشيطه إطارات الوكالة بهدف التعريف بجهاز القرض المصغر[14]

تطبيقا للمادة التاسعة من المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22 – 01 –2004 و المتعلق بجهاز القرض المصغر فإن ضمان الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية مضمون من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .

أنشأ الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم 04 – 16 المؤرخ في 22 – 01 – 2004 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة , و تحديد القانون الأساسي هدفه ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية بنسبة 28 % للديون المستحقة من الأصول و الفوائد و فيما يتعلق بموارد الصندوق فهي مكونة من مساهمات الخزينة العمومية , البنوك و المؤسسات المالية و كذا مساهمة الوكالة.

– موارد الصندوق مدعمة أيضا باشتراكات المقاولين , و المقدرة ب 0.5 % في السنة أو البنوك بنسبة 0.5 % في السنة من المستحقات البنكية .

– ينوب صندوق الضمان عن البنوك و المؤسسات المالية آخذا بعين الاعتبار الأقساط المسددة .

– أما على المستوى التنظيمي ، وضع صندوق الضمان تحت سلطة المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساعدة أمانة دائمة على مستوى كافة ولايات الوطن .

– قام موظفو صندوق الضمان المشترك منذ سنة 2005 بمساعي و إجراءات تجاه المقاولين المستفيدين في إطار الجهاز القديم و الذين لم يسددوا قروضهم للبنك الوطني الجزائري ، هذه المجهودات سمحت للبنك تحقيق نسبة تسديدات ذات قيمة تصل إلى 70% حسب المعلومات المعلنة من طرف البنك الوطني الجزائري ، وهي مستقرة إلى يومنا هذا.

– حاليا وقع صندوق الضمان المشترك اتفاقيات مع جميع البنوك العمومية من أجل ضمان القروض البنكية الممنوحة إلى المقاولين الجدد ، كما قام بوضع آليات و إجراءات ضرورية

[14]– إطارات الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر العدد02 ص03-05.

لتعويض المخاطر المضمونة. – كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تسليم 343 عقد انخراط إلى المقاولين الجدد وهذا حتى تاريخ 2007/01/31 كي يتمكنوا من ضمان قروضهم البنكية.

ب- مهام الوكالة[15]:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما.

– تدعم المستفدين و تقدم لهم الإستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.

– تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

– منح القروض دون فائدة .

و على وجه الخصوص فهي مكلفة ب:

– إنشاء قاعدة معطيات حول الأنشطة والمستفيدين.

– تقديم الاستشارة و المساعدة للمستفيد في مجال التركيب المالي و رصد القروض.

– إقامة علاقات مع البنوك و المؤسسات المالية و تنفيذ خطة التمويل و متابعة الإنجاز و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة.

– إبرام إتفاقيات مع الهيئات من خلال الإعلام و التحسيس و مرافقة المستفيدين.

و في سبيل تسهيل مهمة القيام بهذه المهام يمكن للوكالة أن:

– تستعين بأي شخص طبيعي أو معنوي للمساعدة على أنجاز هذه المهام.

– تلف مكاتب دراسات لإنجاز مدونات نموذجية و دراسة محلية و جهوية .

– القيام بالتدابير التي تسمح برصد الموارد الخارجية لدعم تحقيق الأهداف.

– تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الاعانات التي تمنح لهم .

[15]– مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العدد 01 ص04.

– تضمن متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.

لذا ولأجل ضمان المهام المسندة إليها تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي– 49 تنسيقية ولائية(02 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة– هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجواري و تقصير الآجال لإتخاذ القرارات السريعة و المناسبة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [16]

يدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مدير عام و تحتوي على أربع مديريات عامة ، تنبثق عنها مديريات فرعية بالإضافة إلى أقطاب جهوية و تنقسم المهام كالآتي :

1– الإدارة العامة :

أ– **المدير العام** : يخول للمدير العام سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة و لحسابها في كل الأحوال ، و بهذه الصفة يكلف بالخصوص بما يلي :

– يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير و يمكنه توقيع كل العقود الملزمة للوكالة .

– يسهر على إنجاز الأهداف المسندة إلى الوكالة .

– ينفذ مداولات مجلس التوجيه و يتولى متابعة تنفيذها .

– يعد ميزانية الوكالة و برنامج نشاطها ، و يقترحه على مجلس التوجيه .

– يقدم في نهاية كل سنة مالية تقرير سنوي عن النشاطات و يرسله إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه .

– يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة و يعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه .

– تعيين موظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به .

[16]– إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

– يبرم كل صفقة و عقد و اتفاقية في إطار التنظيم المعمول به .

ب– خلية الاتصال و التعاون الوطني : تتمثل مهامها فيما يلي :

– التعريف بالوكالة و مهامها وهذا عبر مختلف وسائل الإعلام .

– الإعلان عن التقارير.

– ضمان سير المعلومات بين المصالح الداخلية و الخارجية للوكالة .

– تحضير الاتصال و المقابلات و العلاقات مع شركاء الوكالة .

– الترقية عن طريق المعارض و الصالونات و مختلف النشاطات الأخرى .

– البحث عن الخبراء الوطنيين و الأجانب في مجال التمويل الأصغر .

– البحث عن شركاء وطنيين أو أجانب (عموميين أو خواص) .

– وضع قاعدة المعلومات لتستفيد منها المنظمات الوطنية و الدولية .

– تحضير و نشر المجلة الخاصة بالوكالة .

ج– خلية المراجعة و مراقبة التسيير : لها المهام التالية :

– جمع كل النصوص القانونية و التعليمات و النقاط الداخلية .

– جمع و فهرسة كل التعليمات و إجراءات التسيير الموضوعة من طرف مختلف هياكل الوكالة .

– إشراك مختلف الهياكل المركزية في وضع إجراءات التسيير .

– ضمان المراقبة الداخلية في الوكالة .

– ضمان احترام مختلف الإجراءات و القواعد المتعلقة بالتسيير في كل مجالات النشاط .

– مراقبة شرعية النفقات مقارنة بالإنجازات المالية و تحديد مختلف المعايير الخاصة بذلك

– ضمان التفتيش المبرمج وفق مخطط يوافق عليه المدير العام .

2 – مديرية المالية و المحاسبة :

مديرية المالية و المحاسبة مكلفة بالحرص على تحقيق التوازن المالي بين الموارد و الاستخدامات الخاصة بالوكالة و هي متكونة من :

– مديرية فرعية للمالية .

– مديرية فرعية للمحاسبة .

مدير المالية و المحاسبة مكلف بالتنسيق بين نشاطات المديريات الفرعية السابقة ويضع الإجراءات الخاصة بالتسيير المالي و المحاسبي ، و بصفة عامة فمديرية المالية و المحاسبة مكلفة بـ:

– وضع ميزانية للوكالة و مخطط التمويل .

– جعل موارد الوكالة ذات مردودية .

– تسيير الحسابات البنكية و البريدية للوكالة .

– التحضير الدوري لوضعيات الخزينة و مختلف الحسابات .

– إجراء عمليات التحقيق قبل كل دفع أي مبلغ و قبل أي عملية محاسبة .

– تصميم الميزانية المحاسبية للوكالة .

3– مديرية المتابعة القضائية و الوسائل :

هذه المديرية تعمل بالتنسيق مع مديرية التطوير و البرامج و تضع تحت تصرف مديرية الدراسات و تضم المعلومات كل تقارير النشاطات و هذا من اجل الاطلاع عليها .

– مديرية فرعية للمتابعة القضائية .

– مديرية فرعية للوسائل .

و تتمثل مهامها في :

- تسيير الموارد البشرية للوكالة .
- تحضير العناصر المرتبطة بتحديد الأجور .
- القيام بالإجراءات الخاصة بالضمان الاجتماعي للعمال و طب العمل .
- ضمان توفير كل الوسائل اللازمة للعمل و مراقبتها.
- تجسيد و متابعة تنفيذ برنامج التكوين .
- تحضير تقارير بصفة منتظمة و إرسالها إلى مديرية الدراسات و نظم المعلومات من اجل التشخيص

4- مديرية الدراسات و نظم المعلومات :

مديرية الدراسات و نظم المعلومات تقوم بوضع نظام معلومات للتسيير الخاص بالوكالة الذي يجب أن يجيب على حاجيات الإعلام و تسيير مختلف الهياكل و يضمن تسيير فعال للبرامج . كما تقوم بتشخيص و تقييم كل التقارير التي تأتيها من المديريات الأخرى .

وهي تتكون من :

- مديرية فرعية للإحصاء و الدراسات .
- مديرية فرعية لنظم الإعلام الآلي .

إن مديرية الدراسات و نظم المعلومات مكلفة ب:

- تعريف و وضع نظام للمعلومات الخاص بتسيير الوكالة من اجل انجاز و تقييم البرنامج و هذا بالمقارنة مع محددات الوكالة .
- وضع العناصر الإحصائية التي تسمح لمختلف الهياكل بتقييم برنامج القرض المصغر و اقتراح بعض الحلول التي تحسنه .

- إعداد جداول القيادة للمدير العام للوكالة .

- خلق ، تسيير ، و استغلال أموال الوكالة .

5- الأقطاب الجهوية :

هي عبارة عن ربط مهني بين المديريات المركزية للوكالة ، و باقي المدريات الموجودة عبر الولايات فهي تقسيم جهوي لمديرية تطوير البرنامج ، و ستكون لها مهمة التنسيق ، التقييم ، و المتابعة ، و ستتوسع مهامها وفقا لتطور إستراتيجية التطوير و اللامركزية في تسيير الوكالة .

6- الوكالة الولائية :

يترأسها مدير وكالة ولائيــة مكلفة بتجسيد البرامج على مستوى الولاية و هي مكونة من :

- مساعد مدير الوكالة

-مرافق رئيسي

-مكلف بالإدارة و الوسائل

-مكلف التحصيل

-مكلف بالإعلام و الإتصال

-مكلف بالمحاسبة

-مكلف بالمالية

- مكلف بالتنشيط و التكوين

- امانة المدير مكلفة بالتسجيل و مراقبة البرنامج

- امانة المدير

- تقنيون سامون في الإعلام الآلي .

- مرافقيين على مستوى الدائرة .

- مكلف بالصندوق و الإشتركات .

أعوان مكلفين بالأمن و الإستقبال و النظافة بإضافة الى سائقون .

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الوكالة عين الدفلى

مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة [17]

تطبيقا للمادة التاسعة من المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2004/01/22 و المتعلق بجهاز القرض المصغر ، فان ضمان الاخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض المصرفية مضمون من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .

انشأ الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم04-16 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن احداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ، و تحديد القانون الاساسي هدفه ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية بنسبة 28% للديون المستحقة من الأصول و الفوائد و فيما يتعلق بموارد الصندوق فهي مكونة من مساهمات الخزينة العمومية، البنوك و المؤسسات المالية، وكذا مساهمات الوكالة.

– موارد الصندوق مدعمة ايضا باشتراكات المقاولين و المقدرة ب0.5% في السنة او البنوك بنسبة 0.5% في السنة من المستحقات البنكية.

– ينوب صندوق الضمان عن البنوك و المؤسسات المالية آخذا بعين الاعتبار الاقساط المسددة.

– أما على المستوى التنظيمي، وضع صندوق الضمان المشترك تحت سلطة المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساعدة امانة دائمة على مستوى كافة ولايات الوطن .

– قام موظفوا صندوق الضمان المشترك منذ سنة 2005 بمساعي و اجراءات اتجاه المقاولين المستفيدين في اطار الجهاز القديم و الذين لم يسددوا قروضهم للبنك الوطني الجزائري هذه المجهودات سمحت للبنك من تحقيق نسبة تسديدات ذات قيمة تصل الى 70% حسب المعلومات المعلنة من طرف البنك الوطني الجزائري ، وهي مستقرة الى يومنا هذا.

[17]- اطارات الوكالة لتسيير القرض المصغر ، رسالة الوكالة العدد02،ص04.

– حاليا وقع صندوق الضمان المشترك اتفاقيات مع جميع البنوك العمومية من أجل ضمان القروض المصرفية الممنوحة للمقاولين الجدد، كما قام بوضع آليات و إجراءات ضرورية لتعويض المخاطر المضمونة .

– كما تجدر الإشارة إلى انه تم تسليم 343 عقد إنخراط للمقاولين الجدد وهذا حتى 2007/01/31 كي يتمكنوا من ضمان قروضهم المصرفية.

دراسة ملفات القروض المصغرة من طرف الوكالة

للاستفادة من القرض المصغر يجب على الشخص الراغب أن يتقدم بطلب مرفوق بالوثائق التالية :

- (03) تسريح شرفي يسحب من الوكالة .
- (05) شهادات ميلاد رقم 12 .
- (03) شهادة إقامة .
- (03) نسخة مطابقة للأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة .
- (03) نسخة مطابقة للأصل شهادة تخصص أو ديبلوم .
- (03) شهادة عدم تقاضي الأجرة .
- (03) شهادة عدم الإخضاع للضريبة.
- (03) فاتورة شكلية للعتاد .
- (03) فاتورة شكلية للتأمين الشامل على مبلغ العتاد.

ملاحظة : شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية للمسير فقط الذي لا يتجاوز 20 سنة .

بعد إيداع الملف لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم هذه الأخيرة بعدة خطوات لدراسة جوانب المشروع المقدم ، و مدى إمكانية تجسيده فعلا قبل طرح الموافقة عليه ويمكن إيجاز هذه الخطوات في :

* **الدراسة التقنو اقتصادية :** أي قيام الوكالة بتعيين خبراء و مختصين لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و هذا من خلال التطرق إلى النقاط التالية :

1- **تقديم المستفيد** : و يكون ذلك بذكر الاسم و اللقب ، تاريخ و مكان الازدياد ، واسم الأب و الأم ، عنوان الحالة المدنية ، الشهادة المهنية .

تقديم المشروع :

1.2 المشروع : بذكر طبيعة المشروع ، أبعاد + آجال الإنجاز حيث يبدأ العمل بمجرد الحصول على العتاد و الإعلانات و تتمثل الإعلانات في :

- قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنيةPNR
- قرض بنكي مع فوائد CMT
- إيجابيات المشروع من الناحية الاقتصادية (خلق عوائد و قيمة مضافة)
- التأثير الاجتماعي (خلق مناصب عمل)
- عدد مناصب العمل التي تم خلقها

2.2 المنتوج و السوق :

أ- **المنتوج** : يتعرض للوصف الدقيق للمنتوج و أهم الاستعمالات الثانوية له

ب- **السوق** : و يتعرض لخصائص الطلب على المنتوج (العرض و الطلب)

3.2 السياسات و الوسائل التجارية :

يتطرق لدراسة الأهداف التجارية و التي يرغب المستفيد من تحقيقها من رقم الأعمال التقديري و بالتالي يتمكن من تسديد الأقساط في الوقت اللازم دون تأخر.

و أيضا كيفية للعملاء و السياسة السعرية التي يريد اتباعها كما يحدد فيها رقم الأعمال التقديري المراد بلوغه خلال فترة زمنية محددة .

4.2 وسائل الإنتاج و التنظيم : تضم كل من :

- الموارد البشرية (عدد مناصب الشغل المستوعبة)
- موارد الاستغلال حسب الفاتورة الشكلية
- المورد (خاص ، عام – مؤسسة)

5.2 الضمانات : الضمانات اللازم توفيرها للحصول على القرض المصغر :

- **بالنسبة للبنك** : شهادة تأمين على كل المخاطر و اشتراكاته في صندوق الضمان المشترك .
- **بالنسبة لـ ANGEM** : يعتبر العقد الممضى مع الوكالة ضمان كافي .

6.2 الملاحق :

- الوثائق الأساسية الملزم تقديمها للبنك (في حالة قبول المشروع)
- فاتورة شكلية
- ميزانية افتتاحية
- جدول حسابات النتائج
- ميزانية تقديرية
- الوثائق المفيدة لفهم المشروع
- دفتر التكاليف الملزم تكوينه

بعد الدراسة التقنو اقتصادية تأخذ الوكالة قرارا بالقبول أو الرفض ، و في حالة قبول الطلب تقوم باستدعاء المستفيد و هذا من أجل الحصول على نسخة من الملف المودع من أجل إيداعه لدى البنك المتعامل معه حتى يقوم بدراسة أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار موافقة الوكالة ، و.

وبعد القبول يفتح البنك حساب لصالح المستفيد ويتم إعلامه بقبول ملفه من أجل إستكمال الإجراءات اللازمة للحصول على القرض المصغر و المتمثلة في :

- التفاوض مع المستفيد.
- إتخاذ قرار الإئتمان.
- صرف القرض من خلال تجزئة الضمانات.
- متابعة القرض و المقترض.

وكآخر إجراء يقوم به البنك هو سعيه إلى تحصيل قيمة القرض و الفوائد المستحقة عليه في حدود نسبة المساهمة المتفق عليها.

دراسة حالة:تمويل ثلاثي.

قام سيد بايداع طلب للحصول على قرض مصغر من أجل القيام بمشروع و المتمثل في فتح نادي الأنترنيت و المرفوق بالوثائق المذكورة سالفا.

و تم تمويل المشروع كما يلي:

قرض بنكي:**546406.00** ----------> 70% من تكلفة المشروع.

سلفة بدون فائدة PNR :226368.20 ------> 29% من تكلفة المشروع,

مساهمة شخصية : 7805.80 ----------> 01% من تكلفة المشروع.

وبعد ذلك يقدم المستفيد الوثائق التالية:

- الهيكل الاستثماري و التمويلي للمشروع

- الميزانية الإفتتاحية

- جدول حسابات النتائج المتوقع

- الميزانية التقديرية

بعد حصوله على القرض تلتزم بدفع أقساط القرض و فوائده الموزعة على السنوات الخمسة

المبحث الثاني:نماذج من المشاريع المصغرة و أثرها على التنمية

المطلب الأول: عرض لبعض النماذج الناجحة

أولا: نماذج عن التمويل الثلاثي(وكالة – بنك – مقاول) [18]

- نوع النشاط: صناعة اللوائح الاشهارية

- تكلفة المشروع: 780000 دج

- بداية النشاط :جانفي 2018

من أوائل هذه النماذج مستفيدة من عين الدفلى تحصل على قرض لخلق خدماتي يتمثل في سيريغرافيا ، صناعة اللوائح الاشهارية ،بدأت الفكرة بالتوجها إلى وكالة القرض المصغر عبر خلية المرفقة المتواجدة بخميس مليانة ، و بعد الاطلاع على شروط الحصول على القرض التي كانت تتناسب مع مؤهلاتها المهنية و سنها 26 سنة حيث مارس سابقا مهنة السيريغرافيا لمدة 5 سنوات بعد تركها لمقاعد الدراسة في الثالثة ثانوي مما سمح له اكتساب خبرة ميدانية في مجال

[18]– إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،رسالة الوكالة العدد 04 ص 9

عملها و نتيجة لحب مبادرة و تطوير قدراتها كانت تجربتها كفيلة بتعويض الشهادة التي لم تتحصل عليها في هذا المجال .

لقد كانت تجربتها الأولى مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ناجحة حيث تبلغ قيمة المشروع 780000 دج قامت الوكالة الوطنية بتمويل 29 % من القيمة الإجمالية و البنك مول 70 % و المساهمة الشخصية تقدر ب 1 %.

اشتريت بهذا القرض آلة طباعة و قاطعة (آلة خاصة بالسيريغرافيا) و حاسوب كما استلف مبلغ 170000 دج لاقتناء تجهيزات إضافية تمكن هذا المستفيد من فرض وجوده في نشاطه بفضل حيويتها و نوعية عملها و كذا العلاقاتها التي كونتها سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص إضافة إلى العلاقاتها الحسنة التي تربطها بالمسؤولين الإداريين و الزبائن .

ثانيا: نموذج عن سلفة بدون فائدة

- نوع المشروع : صناعة التحف ،الديكور
- كلفة المشروع : 40000 دج
- بداية النشاط : جوان 2017

عاش هذا المستفيد وضعية مزرية (بطالة و فقر ...) التي أجبرته على ترك مقاعد الدراسة مبكرا بالرغم من اهتمامه البالغ بها . واكتشافه لموهبة صناعة التحف كانت صدفة بإحدى مقاهي سوق أهراس حيث تولدت لديه فكرة إنجاز الأشياء الخاصة بالديكور باستعمال القوالب و الجبس و الأزهار الاصطناعية و الدهن تحصل المستفيد على سلفة بدون فائدة بعد شهرين من ايداعه للملف و قد خصص المبلغ لشراء مواد أولية مما مكنه من زيادة كمية الإنتاج و إضفاء التنوع عن المنتج كما تحسنت مداخيل المستفيد مما سمح له بتسديد كلي للقرض كما منحه القرض نفسا جديدا إذ من الطلبات لم يتمكن من تلبيتها جميعها بمفرده . تحصل على العديد

الجدول رقم -07- : توزيع المشاريع المنجزة على مختلف قطاعات النشاط

قطاعات النشاط	عدد المشاريع		
	المجموع	العنصر النسوي	نسبة العنصر النسوي
الفلاحة	481	33	%7
الصناعة	33	25	%75
البناء و الأشغال العمومية	10	00	%00
الخدمات	314	50	%16
الحرف	412	128	%31
المجموع	1250	234	%19

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الثاني: آثارها على التنمية المحلية

لعل التأمل في مفهوم التنمية المحلية بعمق و بنظرة تحليلية يكشف لنا مبدأ جوهري و أساسي تقوم عليه، و هو مبدأ ديمقراطية التنمية المحلية ، عملا بالقول القائل أن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكانيتها ، من ناحية أخرى فإن التنمية تقوم على ركيزتين اساسيتين:

1- **الركيزة الأولى** :تتمثل في الموارد الذاتية التي تعظمها الجهود الذاتية للافراد من خلال المشاركة الشعبية .

2- **الركيزة الثانية:** فهي جهود الحكومة المتمثلة في الموارد الخارجية.

و الموارد المالية المتاحة من طرف جهاز القرض المصغرتكتسي أهمية عالية نظرا لما تتيحه من فرص جدية لذوي الكفاءات العالية و أصحاب المواهب .

ومن خلال تقييمنا لتجربة القرض المصغر في بلادنا إضافة إلى ما حققه القرض المصغر للمستفيد في حد ذاته من توفير الإستقرار المهني و خلق دخول ثابتة . كما ساعد على بث

روح الإبداع و إبراز المواهب الخلاقة التي تقود بدورها إلى تفعيل النشاط السياحي المحلي ، و خاصة جانب الصناعات التقليدية التي ما فتئت تستقطب اهتمام العديد من الأفراد.

منح جهاز القرض المصغر نفس جديدة في الحياة الإجتماعية و النفسية للمستفيدين ، ظهرت في جدية العمل كما و نوعا ، مما حفزهم الى السعي لدخول الاسواق الخارجية و ابرز مثال المعرض الجهوي المنظم بدار الثقافة عين الدفلى من18 إلى 20 افريل 2017.الذي عرف مشاركة 27 مقاولة مستفيدة من السلف المخصصة لشراء المواد الأولية طرز والخياطة حيث إستفادت سيدة بدعم من الوكالة عين الدفلى في الحصول على عقد مع الولاية خياطة الراية الوطنية قصد الإستجابة لهذا الطلب و ظفت معها خمس نساء أخريات و طموح هذه المستفيدة هو تسويق للولايات المجاورة .

– مساهمة المشاريع المستفيدة في إطار جهاز القرض المصغر في خلق مناصب شغل

– قيام الوكالة بايام تكوينية في إطار التعاون بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و المنظمة الدولية للعمل منح للمقاولين إمكانية الاستفادة من الخبرة لتسيير مؤسساتهم إذ أنه لايكفي إنشاء مؤسسة فقط ، بل لابد على المستفيد أن يكون في مستوى يسمح له بالحفاظ على ديمومته .

– ساهمت مشاركة المستفيدين في الصالونات و الملتقيات الوطنية المتعلقة بالتشغيل و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التعريف بالمنتوج وكذا منحه فرص للتسويق كما عملت على تفعيل التبادل و الاحتكاك بين مختلف المشتركين .

المطلب الثالث: تطلعات المستفيدين و انشغالاتهم المستقبلية

بالرغم من الرواج الذي لقيه جهاز القرض المصعر إلا انه لا يخلو من بعض النقائص التي جاءت في تصريحات المستفيدين :

1– **انشغالات المستفيدين** : نظرا لطبيعة موضوع بحثنا كان ملزما علينا التقرب من بعض المستفيدين من القرض المصغر و ذلك للإطلاع على سيرورة مشاريعهم و مستوى إنتاجيتهم خلصنا إلى النقاط التالية :

– يثير سداد أقساط القرض و الفوائد المترتبة عنه للبنك (تمويل ثنائي، تمويل ثلاثي) الانشغال اليومي لجميع المستفيدين .

– تأخذ عملية منح القرض في إطار جهاز القرض المصغر إجراءات روتينية إضافة إلى تأخر موعد الرد نظرا للدراسات التي تقوم بها البنوك العاملة في هذا الإطار و ارتفاع حجم الطلب على مثل هذه القروض و قد تصل مدة الرد إلى ثلاث سنوات فأكثر.

– بعد المسافة على التنسيقيات ، مما ينجر عنه تكاليف تثقل كاهل المستفيد (مصاريف النقل .....إلخ) من شأنها ‘حباط و عرقلة نشاطه في حالة إمتلاكه لنشاط بغية تنميته.

– عزوف الوكالة في بعض الحالات عن قبول بعض الملفات لعدم مردودية هذه المشاريع كمشروع إنشاء نادي للأنترنيت في منطقة نائية، مما يبقيه عاطلا عن العمل رغم وجود الشروط المؤهلة لإنشاء المشروع.

– كما يشكل الخوف من عدم ديمومة النشاط إنشغال آخر للمستفيدين و للوكالة أيضا.

2– **التطلعات المستقبلية** : يثمن المستفيدين جهود الدولة في مجال ترقية ميدان الشغل و بالأخص جهاز القرض المصغر الذي يتسم بإتساع الشرائح المستهدفة كما يطمح جل المستفيدين في المستقبل إلى :

– دوام إستمرارية منح مثل هذه القروض و الخاصة بخلق النشاطات المختلفة و تكييف قيمتها مع متطلبات كل مرحلة بجعلها تتماشى مع كل الاوقات .

– يطمح المستفيدون إلى تطوير نشاطاتهم في المستقبل، مطالبين بمنحهم الإعفاء الضريبي خلال فترة التسديد، لأن المشاريع الصغيرة المنجزة هي بحاجة للدعم و المساعدة كي يتمكن أصحابها من الإستمرارية في ممارسة النشاط و كذا بهدف التخفيف من الأعباء التي تقع على عاتق المستفيدين خصوصا خلال بداية المشروع .

– تكثيف العمل الجواري بين مختلف الفروع و التنسيقيات و تنسيق الجهود بهدف تطوير مستوى الخدمات .

– تسهيل و تبسيط عمليات الحصول على القرض و تقليص مدة الرد .

من أهم النشاطات جهاز القرض المصغر لولاية عين الدفلى :

1– المرافقة و التوجيه : تلقت وكالتنا خلال سنة 2019 عدد كبير من الزيارات تجاوز 9276 شخص حيث قدم لهم مرافقي جهاز القرض المصغر كل المساعدات المطلوبة لتوجيههم ومرافقتهم في اختيار مشاريعهم و تحضير ملفاتهم لإيداعها على مستوى الوكالة أو الدوائر، و لعلمكم سيدي تعمل الوكالة بنظام مرافق في كل الدائرة ، بنسبة تغطية تصل إلى 100% ، لتسهيل إيصال المعلومات حول الجهاز و كذا استقبال المواطنين و إسراع وتيرة التمويل .

2– محاربة البطالة و عدم الاستقرار : في المناطق الحضرية و الريفية ، وكالة القرض المصغر تساعد على التشغيل الذاتي و العمل بالمنزل و النشاطات الحرفية و بالأخص عند الفئة النسائية منها الماكثة بالبيت لمحاربة البطالة و محو الأمية بالتنسيق مع مديرية التكوين المهني و غرفة الصناعات التقليدية .

3– تثبيت سكان الريف في مناطقهم الأصلية : و هذا ببروز النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات المولدة للفائدة و الدخل.

4– تطوير روح المقاولة عند الشباب : تم تكوين كل المرافقين على مستوى الوكالة في كيفية تسيير المؤسسات المصغرة ، و التربية المالية ، لفائدة الشباب حاملي المشاريع من أجل الانسجام الاجتماعي و التفتح الذاتي للأشخاص و القضاء على الروح الإتكالية .

5– متابعة الشباب : تقوم الوكالة بمتابعة الشباب قبل و بعد التحصل على القرض لعدم السقوط في فخ الإفلاس و كذا إدماج هاته المؤسسات مع مشاريع الجزائر البيضاء ، مثلا بعد القيام بعدة اجتماعات بمختلف المؤسسات ، و هذا ما يدخل في إطار الخدمات غير المالية للوكالة .

6– تكوين المستفيدين : تعتمد الوكالة خدمة غير مالية ، تكمن في تكوين المستفيدين مجانا و على عاتق الوكالة في مجال التسيير الأمثل للمؤسسات المصغرة ، و كذا التربية المالية ، يقوم بها مرافقين مكونين في هذا الإطار، و التابعين للوكالة .

6- تكوين المستفيدين : تعتمد الوكالة خدمة غير مالية ، تكمن في تكوين المستفيدين مجانا و على عاتق الوكالة في مجال التسيير الأمثل للمؤسسات المصغرة ، و كذا التربية المالية ، يقوم بها مرافقين مكونين في هذا الإطار، و التابعين للوكالة .

...).

- عقد اتفاقيات و تفعيلها منها :

- اتفاقية إطار بين الوكالة و مؤسسة الوقاية و إعادة الإدماج لتمويل ملفات خرجي المؤسسات الوقائية لإعادة إدماجهم في حياة الاجتماعية و الاقتصادية.

- اتفاقية مع مديريــة الصيد البحـري لإمكانية اقتناء مسامك متنقلة ممولة من طرف الوكالة لفائدة الباعة عبر مختلف ربوع الولاية.

- تطبيق الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الداخلية و الجماعات المحلية ، و كذا وزارة التضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة يوم 19 ماي 2015 و التي تأتي ضمن مساعي الدولة للتكفل بأفراد الحرس البلدي المحالين على التقاعد وذوي الحقوق للأعوان المتوفين من خلال مساعدتهم على تحسين مداخليهـم وإدماجهم اجتماعيا.

- اتفاقية مـع مديرية التكوين و التعليم المهنيين ، فيمـا يخص عديمي الشهادات و لديهم حرف من أجـل تمويلهم و برمجة أيام تحسيسية على مستوى مراكز التكوين بالولاية للتعريف بالامتيازات التي تمنحها الوكالة .

إن التسهيلات و الحوافز الممنوحة من قبل ANGEM دفعت بقوة الشباب وبالخصوص ذوي المستويات الثقافية المتوسطة والعليا لأن يخوض مجال الاستثمار ويسارع في إنشاء مؤسسات مصغرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 المؤسسات المصغرة المؤهلة* الفترة من 2005 الى 2019 أي 31/ 12 . بولاية عين الدفلى 2019/

النسبة	عدد الملفات / نوع التمويل	عدد الملفات
10%	التمويل الثلاثي	1750
90%	التمويل الثنائي	15054
100%	المجموع	**16804**

المصدر: تقرير وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية عين الدفلى . سنة 2019.

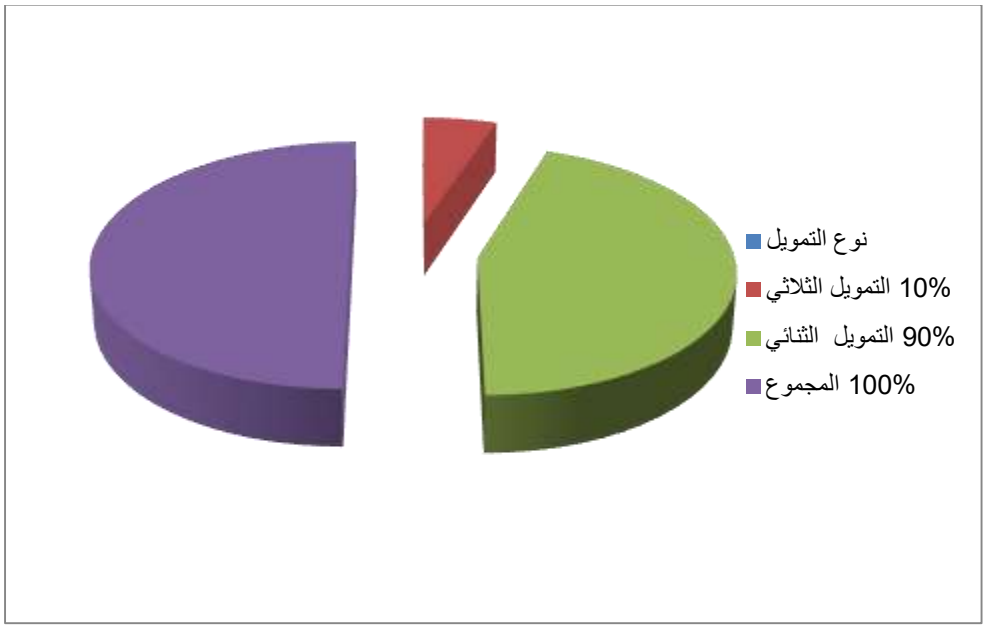

تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن صيغة التمويل الثلاثي (بين المستثمر والبنك و الوكالة) هي الصيغة العملية والأكثر تطبيقا في ولاية عين الدفلى وذلك لطموح الشباب وتطلعه لإنشاء مؤسسات إنتاجية أو خدمية تتطلب إمكانية مالية لا تتقوى الوكالة لوحدها أو الطرفين لتوفيرها ، و أن هذه المشاريع موزعة على العديد من الأنشطة الصناعية و الحرفية و كذلك الزراعية والخدمية كما سيوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 02: توزيع عدد الملفات حسب قطاع النشاط:

عدد الملفات / القطاع	عدد الملفات	نسبة الملفات
1-الفلاحة: - (تربية الدواجن و النحل - تربية المواشي و زراعة - خدمات فلاحية.....)	17	
مجموع الفلاحة	**17**	**1%**
2-الحرف - مخبزة تقليدية و حلويات ،خياطة - ترصيص صحي ، تلحيم .....الخ -	207	
مجموع الحرف	**207**	**12%**
3-الصناعة : - صناعة و تعليب المواد الغذائية مواد البناء ،النجارة.....الخ	139	
مجموع الصناعة	**139**	**08%**
4-الخدمات مقاهي و مطاعم ، الطباعة ،نظرات طبية ، عيادة طبية ،مكتب محماة ....الخ	1209	

مجموع الخدمات	**1209**	**69%**
- **5**-بناء و ترميم المنازل ، طلاء الواجهات ....الخ	**115**	
مجموع أشعال	**115**	**06%**
- **6**- محل مواد غذائية ، محل بيع مواد شبه صيدالانية ...الخ	**63**	
مجموع التجارة	**63**	**04%**
المجموع الكلي	**1750**	**100%**

المصدر تقرير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مرجع سابق.

إن النظرة الفاحصة لأرقام الجدول توحي بأن المشاريع التي جلبت اهتمام الشباب هي مرتبته ، كما يلي :

1- الخدمات

2- الحرف

3- الصناعة

4- أشغال البناء

وأن هذا الترتيب يظهر كثير من المنطق و الواقعية وذلك لأهمية القطاعات الأولية والثانوية و ما توفره من فرص استثمار مربحة كخدمات مكتبية و مكاتب الدراسات و هذا مايعكس اهتمام خرجي الوطنية لتسيير القرض المصغر . الجامعات بمشاريع الوكالة

غير أن تأهيل أو اعتماد المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا يعتبر مرحلة نهائية بالنسبة للمشروع بل أن هذه الملفات تحول الى البنوك وذلك لدراستها واتخاذ قرار التمويل كما يوضحه الجدول اللاحق

01 / وضعية تسيير الملفات المودعة :

وضعية الملفات المودعة	سنة 2019	منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31 /2019/12
عدد الملفات المودعة	454	32394
عدد الملفات المؤهلة	391	21131

عدد المشاريع الممولة	209	16108
عدد المشاريع الممولة المنفذة	209	16108
مناصب العمل المحتملة	314	24163

المصدر ANGEM AIN DEFLA, 2019/ 2005 , Rapport : et CPA ,

طبيعة النشاط	سنة 2019				منذ إنشاء الوكالة إلى 31 / 12 / 2019			
	عدد المؤسسات المنشأة			عدد مناصب العمل	عدد المؤسسات المنشأة			عدد مناصب العمل
	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	
الخدمات و الصيانة	8	23	31	74	1153	1518	2671	7400
الصناعة التقليدية	1	1	2	4	900	1367	2267	3401
الفلاحـــة	3	5	8	12	1366	366	1732	2598
الصناعات الصغيرة	2	155	157	236	383	7148	7531	11296
البناء و الأشغال العمومية	9	0	9	14	971	93	1064	1596
المهن الحرة و التجارة	1	1	2	3	47	26	73	110
النقل	0	0	0	0	746	7	753	1130
الصيد البحري و المسامك المتنقلة	0	0	0	0	17	0	17	26
المجموع	24	185	209	316	5583	10525	16108	24162

02 / وضعية المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط :

ونظرا لتحفظ البنوك في تمويل كثير من المشاريع وشروطها الخاصة بالضمان والكافلات جعل عدد المشاريع المعتمدة نهائيا والممولة من قبل البنوك والوكالة محدود أنظر الجدول اللاحق.

03 / حصيلة النشاطات الغير المالية منذ إنشاء الوكالة

أنماط التكوين	سنة 2019			منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2019/03/31		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
تربية مالية عامةEFG	74	8	82	1557	564	2121
تسيير مؤسسة GTPE	21	53	74	400	1567	1967
المجموع	95	61	156	1957	2131	4088

* المؤسسات المؤهلة : و هي المؤسسات التي تم قبولها أو اعتمادها من قبل الوكالة غير أنها لم تستفد بعد من مصادر التمويل البنكية.

ا ا لـمـر ا جـع:

5- Rapport ANGEM , 2019
6- BADR BANK, 2019
7- CPA rapport

تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن صيغة التمويل الثلاثي (بين المستثمر والبنك و الوكالة) هي الصيغة العملية والأكثر تطبيقا في ولاية عين الدفلى وذلك لطموح الشباب وتطلعه لإنشاء
و مؤسسات إنتاجية أو خدمية تتطلب إمكانية مالية لا تتقوى الوكالة لوحدها أو الطرفين لتوفيرها
و الحرفية و كذلك الزراعية أن هذه المشاريع موزعة على العديد من الأنشطة الصناعية والخدمية كما سيوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 02: توزيع عدد الملفات حسب قطاع النشاط:

عدد الملفات / القطاع	عدد الملفات	نسبة الملفات
1-الفلاحة: (تربية الدواجن و النحل تربية المواشي و زراعة خدمات فلاحية.....)	17	
مجموع الفلاحة	**17**	**1%**
2-الحرف مخبزة تقليدية و حلويات ،خياطة ترصيص صحي ، تلحيم .....الخ	207	
مجموع الحرف	**207**	**12%**
3-الصناعة : صناعة و تعليب المواد الغذائية مواد البناء ،النجارة.....الخ	139	
مجموع الصناعة	**139**	**08%**
5-الخدمات مقاهي و مطاعم ، الطباعة ،نظرات طبية ، عيادة طبية ،مكتب محماة ....الخ	1209	
مجموع الخدمات	**1209**	**69%**
- بناء و ترميم المنازل ، طلاء الواجهات ....الخ	**115**	
مجموع أشغال	**115**	**06%**
- محل مواد غذائية ، محل بيع مواد شبه صيدالانية ...الخ	**63**	
مجموع التجارة	**63**	**04%**
المجموع الكلي	**1750**	**100%**

المصدر تقرير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مرجع سابق.

إن النظرة الفاحصة لأرقام الجدول توحي بأن المشاريع التي جلبت اهتمام الشباب هي مرتبته ، كما يلي :

1- الخدمات
2- الحرف
3- الصناعة
4- أشغال البناء

وأن هذا الترتيب يظهر كثير من المنطق و الواقعية وذلك لأهمية القطاعات الأولية والثانوية و ما توفره من فرص استثمار مربحة ككخدمات مكتبية و مكاتب الدراسات و هذا مايعكس اهتمام خرجي الوطنية لتسيير القرض المصغر . الجامعات بمشاريع الوكالة

غير أن تأهيل أو اعتماد المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا يعتبر مرحلة نهائية بالنسبة للمشروع بل أن هذه الملفات تحول الى البنوك وذلك لدراستها واتخاذ قرار التمويل كما يوضحه الجـــدول اللاحق

01/ وضعية تسيير الملفات المودعة :

وضعية الملفات المودعة	سنة 2019	منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2019/12/ 31
عدد الملفات المودعة	454	32394
عدد الملفات المؤهلة	391	21131
عدد المشاريع الممولة	209	16108
عدد المشاريع الممولة المنفذة	209	16108
مناصب العمل المحتملة	314	24163

المصدر 2019 , et CPA , Rapport : ANGEM AIN DEFLA, 2019

ونظرا لتحفظ البنوك في تمويل كثير من المشاريع وشروطها الخاصة بالضمان والكافلات جعل عدد المشاريع المعتمدة نهائيا والممولة من قبل البنوك والوكالة محدود أنظر الجدول اللاحق.

02 / وضعية المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط :

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات المنشأة			عدد مناصب العمل	عدد المؤسسات المنشأة			عدد مناصب العمل
	إناث	ذكور	المجموع		إناث	ذكور	المجموع	
الخدمات و الصيانة	8	23	31	47	1153	1518	2671	4007

الصناعة التقليدية	1	1	2	4	900	1367	2267	3401
الفلاحـــة	3	5	8	12	1366	366	1732	2598
الصناعات الصغيرة	2	155	157	236	383	7148	7531	11296
البناء و الأشغال العمومية	9	0	9	14	971	93	1064	1596
المهن الحرة و التجارة	1	1	2	3	47	26	73	110
النقل	0	0	0	0	746	7	753	1130
الصيد البحري و المسامك المتنقلة	0	0	0	0	17	0	17	26
المجموع	24	185	209	316	5583	10525	16108	24162

المصدر 2015 BADR, et CPA , Rapport : ANGEM AIN DEFLA, 2019/

03 / حصيلة النشاطات الغير المالية منذ إنشاء الوكالة

أنماط التكوين	سنة 2019			منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2019/03/31		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
تربية مالية عامةEFG	74	8	82	1557	564	2121
تسيير مؤسسة GTPE	21	53	74	400	1567	1967
المجموع	95	61	156	1957	2131	4088

المصدر الأرقام مستخرجة على ضوء الأرقام الواردة في الجداول السابقة

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
2008 إلى 31 ديسمبر 2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
مشاريع تمويل ثلاثي	138	82	146	85	160	194	333	224	162	48	66	1638

ما نلاحظه من خلال الجدول من سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 كانت في تزايد و سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 في تناقص حيث كانت الدولة في حالة تقشف .

عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018

أن المستفدين من سلفة بدون فائدة لشراء المادة الأولية أكثر من المشاريع تمويل الثلاثي و هذا راجع لسهولة التمويل و الإجراءات بالنسبة لسلفة الأولى عكس مشاريع التمويل الثلاثي التي تمر بعدت مراحل و صعوبة الإجراءات في وكالات البنكية .

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع

سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية	229	505	272	2693	2739	1290	2081	1272	196	1239	1110	13626
مشاريع تمويل ثلاثي (المستفيد ، البنك ، الوكالة)	138	82	146	85	160	194	333	224	162	48	66	1638
المجموع	367	587	418	2778	2899	1484	2414	1496	358	1287	1176	15264
عدد المناصب المنشأة	551	881	627	4167	4349	2226	3621	2244	537	1931	1764	22896

عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018 حسب الجنس .

ما نلاحظه من خلال الجدول أن الفئة النسوية أكثر من الفئة الرجالية لأن سهولة التمويل و كذالك ما تركز عليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لفئة النسوية حسب وصيا الوزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة و كذلك الجانب الإجتماعي .

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع

حصيلة الوكالة ذكور	187	228	172	1331	1134	1076	511	339	212	149	171	5510
حصيلة الوكالة إناث	180	359	246	1447	1765	408	1903	1157	146	1138	1005	9754
المجموع	367	587	418	2778	2899	1484	2414	1496	358	1287	1176	15264

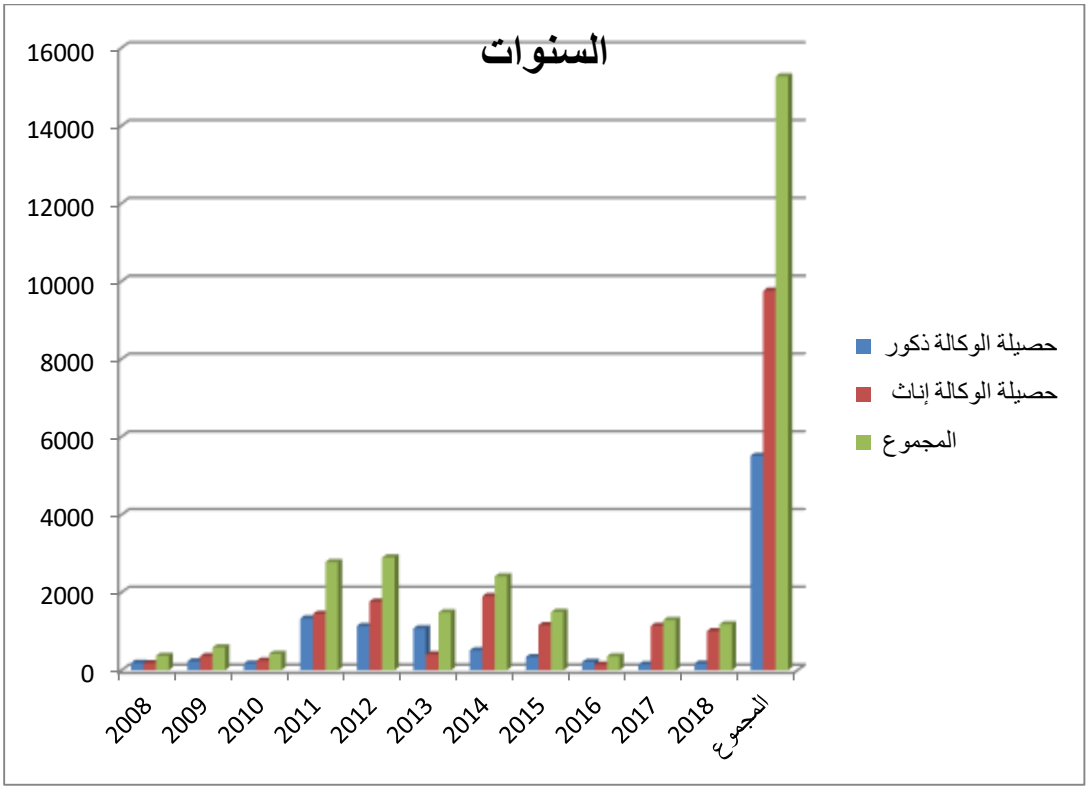

عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية عين الدفلى 2008 إلى 31 ديسمبر 2018 حسب قطاع النشاط

حسب ما هو في الجدول من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018 أن القطاعات المسيطرة هو الصناعات الصغيرة ثم تاليها الخدمات و الأشغال الحرة و نقل البضائع و في الأخير نشاطات تجارية.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الفلاحة	50	84	42	464	536	95	91	89	15	52	58	1576
الصناعات الصغيرة	1	0	92	724	1346	778	1636	969	71	955	851	7423
البناء و الأشغال العمومية	6	7	10	437	209	64	67	58	22	56	62	998
الخدمات و الأشغال الحرة و نقل البضائع	71	106	161	562	495	369	543	328	226	187	162	3210
الصناعة التقليدية و الحرف	239	390	113	591	313	176	54	44	9	23	30	1982
نشاطات تجارية	0	0	0	0	0	1	6	8	15	14	13	57
الصيد القاري و المسامك المتنقلة	0	0	0	0	0	1	17	0	0	0	0	18
المجموع	**367**	**587**	**418**	**2778**	**2899**	**1484**	**2414**	**1496**	**358**	**1287**	**1176**	**15264**

02 / حصيلة النشاطات الغير المالية

من خلال الجدول نجد أن من سنــة 2011 إلى غاية سنة 2018 أنه بالنسبة لتربية الماليــة تغلب الفئة النسويــة على الفئة الرجالية و عكس بالنسبة تسيير المؤسسة هنا نجد أن الفئة الرجالية أكثر طلب بالنسبة لقروض الثلاثية (المستفيد – الوكالة تسيير القرض المصغر – البنك)

السنة	تربية مالية عامة EFG		تسيير مؤسسة GTPE		المجموع
	نساء	رجال	نساء	رجال	
2011	0	0	26	5	31
2012	154	82	226	130	592
2013	120	194	104	185	603
2014	178	110	62	245	595
2015	322	23	4	278	627
2016	285	33	26	309	653
2017	283	19	24	127	453
2018	213	23	26	148	410
المجموع	1555	484	498	1427	3964

خلاصة الفصل :

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة مسؤولة عن المؤسسات الصغيرة و المصغرة جاءت للمرافقة أصحاب المشاريع المصغرة و الصغيرة و مد يد العون و مساعدة الشباب أصحاب المشاريع و المتمثلة في كذا من الإعانات المالية و الجبائية و كذالك الحد من البطالة و خلق مناصب الشغل جديدة و أنعاش السوق الوطنية غير أن هذه المهمة مازالت تعاني من مجموعة من العقبات التي تواجه أصحاب المشاريع .

كما تبينا لنا من العملية التطبيق لبحثنا أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قدمت جملة من الخدمات المالية و الإدارية و المتمثل في اشكال الدعم المالي و المعنوي للإنشاء المشاريع إلا أن هذه الخدمات لم تتم متابعتها بالوجه الصحيح بتقديم إرشادات و التوجيهات من طرف الوكالة .

و استخلصنا أن للوكالة افاق مستقبلية للسنوات القادمة لغرض توسيع أعمالها و تدعيم أصحاب المشاريع المصغرة و الصغيرة للوصول ألى أهداف المسطرة و خروج بتنمية اقتصادية و اجتماعية

الملخص :

لقد أصبحت المؤسسات المصغرة والصغيرة تلقى اهتماما من طرف الدول و الهيئات ، لما لها دور في التنمية ، من خلال المزايا التي تتمتع بها ، في الإبداع و الإبتكار و التجديد و قلة رؤوس أموالها و توفير سلع و الخدمات تتوافق و احتياجات المستهلكين ، هذا ما جعلها تساعد في تقليص حجم البطالة عن طريق خلق مناصب شغل جديدة .

و رغم كل هذا الاهتمام إلا ان المؤسسات المصغرة و الصغيرة تعاني جملة من المشاكل ، و يعد مشكل التمويل من بين المشاكل التي تعترضها ، ما أدى إلى البحث عن مصادر التمويل الملائمة لتحقيق الاهداف المسطرة بأقل التكاليف والأخطر الممكنة .

والجزائر كغيرها من الدول أولت الأهمية لهذا النوع من المؤسسات بإنشاء العديد من الآليات بهدف تدعيم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، و من بين الآليات الداعمة نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي ترافق و تمول المؤسسات المصغرة و الصغيرة كما توفر جملة مختلفة من الدعم و التمويل .

الخاتمة العامة:

من خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا هو دراسة الدور الفعال الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اتجاه قطاع المؤسسات المصغرة و الصغيرة ، محاولة لحل الإشكالية المطروحة و المتمثلة في دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم و تمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة ؟

و لتوضيح و المام بالموضوع أكثر قمنا بالتطرق الى التعريف المؤسسات المصغرة و الصغيرة استخلصنا أن هناك صعوبة في التعريف موحد لهذه المؤسسات و التي تستند في تعريفها ألى جملة من المعايير مع الإشارة ألى الخصائص التي تتميزها عن باق'ي المؤسسات الأخرى و ابراز أهميتها و مساهمتها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلا أن هذه المؤسسات مازالت تعاني من عدة مشاكل و من بينها الجانب المالي كما تطرقنا الى واقع المؤسسة الصغيرة و المصغرة في الجزائر التي قامت الجزائر بإنشاء الآليات الوطنية التي تساهم في تدعيم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة و من بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

و لتقديم و تعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دورها في تمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة قدمنا مجموعة من احصاءات منذ .....و أفاق المستقبلية بإعتبارأهميتها في انشاء المشاريع الصغيرة من خلال النتائج المحققة .

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- للمؤسسات الصغيرة و المصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية و تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها .
- يشكل التمويل نقطة تحول في دور حياة المؤسسات في بقاء استمرارية أنشطتها لذا هي تعمل جاهدة على التحدي و اجتياز المشكلات التمويل .
- تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح مختلف أشكال التمويل و الامتيازات التي تهدف أساسا الى تشجيع و ترقية و إنشاء المؤسسة الصغيرة و المصغرة و كذالك فتح مجلات و أنشطة جديدة و إحياء الأنشطة القديمة .

نتائج الدراسة :

من خلال لدراستنا النظرية و التطبيقية لإشكالية التمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة توصلنا الى مجموعة من النتائج .

نتائج النظرية :

1- صعوبة تعريف المؤسسات المصغرة و الصغيرة التي اختلف فيها كل من المفكرين و الاقتصاديين و أن هناك جملة من التعاريف و ليس هناك تعريف موحد .
2- تمتاز المؤسسات المصغرة و الصغيرة من عدت خصائص التي تؤهلها على مواكبة الأحداث الاقتصادية و هذا لتعدد الأنشطة التي تقوم بها .
3- يعتبر التمويل عائق الكبير لدى المؤسسات المصغرة و الصغيرة خلال مسارها.

النتائج التطبيقية:

- تقوم الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر بتقديم مختلف أشكال الدعم و التمويل و الامتيازات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المصغرة بهدف الحفاظ على مكانتها داخل الاقتصاد الوطني و ذالك بالمساهمات في خلق مناصب شغل و محاربة البطالة .
- تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على توجيه أصحاب المشاريع الى قطاعات أخرى و منها الخدمات و الزراعة و الصناعة التقليدية .
- تعزيز الفروع في الولايات المنتدبة .
- شراء القماش بجملة و توزيعه على الورشات الخاصة بالخياطة قصد انتاج الكمامات الصحية الموجهة لقطاع الصحة و المواطنين لمساهمة في بعث الحياة بعد ما شلت كل القطاعات و المجلات من وباء كورونة و مشي قدما في استمرار الحياة الاقتصادية .
- دعم و مرافقة كل من قطاع النسيج و صناعة المستحضرات الطبية لمحاربة وباء كورنة الذي ادى الى شلل كل المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة و المصغرة .
- احصاء كل مايخص مؤسسات المصغرة و الصغيرة المتضررة من الوباء و قيام بدعمها المالي و المعنوي .

التوصيات:

- التخفيف من إجراءات الإدارية و العمل على دراسة الملفات في مدة قصيرة ، و إنشاء مواقع الإلكتروني .
- التكوين ، الدعم ، النصح و مرافقة الشباب حاملي المشاريع بهدف ضمان استمرارية المؤسسات المصغرة و الصغيرة.
- طرح بدائل جديدة لتمويل من للحد من المشكل التمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة الذي يعد من أهم المشاكل التي تعترضها .
- نظر لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المصغرة في تلبية الضامنات المطلوبة.
- توجيه الشباب من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لمشاريع التي تلبي متطلبات السوق الوطنية و الدولية التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني .
- انشاء شبكة خاصة بكل الأصحاب المشاريع و كل القطاعات .

أفاق الدراسة :

- تفعيل سوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- دور البنوك المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الوكالة
أنتم
في حالة بطالة أو تمارسون عملا مؤقتا غير مضمون أو أنتم بلا دخل
تريدون
في خلق نشاطكم الخاص، العمل في البيت
تتمتعون
عتادا صغيرا
لكن
تنقصكم المادة الأولية
بإمكانكم
سلف بدون فوائد موجهة لشراء مواد أولية لا تتعدى كلفتها 100000 دج
أيضا الإستفادة من مدة زمنية تتراوح مابين 24 و 36 شهرا لتسديد قرضكم الصغير.
القوائد و المساعدات الممنوحة لكم
التكوين
الدعم
النصائح
المرافقة في إطار انجاز نشاطكم
لطلب قرض بدون فوائد
يجب
بلوغ سن 18 عاما فوق
عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة
إثبات مقر الإقامة
التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه
عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
الالتزام بتسديد السلفة بدون فوائد حسب الجدول الزمني
Les avantages et les aides qui vous sont accordés
Formation
Soutien
Conseil
Accompagnement dans l'exercice de votre activité
Pour postuler au prêt sans intérêt
Vous devez
Etre âgé de dix huit (18) ans et plus
Etre sans revenu ou disposer de petits revenus irréguliers et irréguliers
Avoir une résidence fixe
Posséder un savoir-faire en relation avec l'activité projetée
Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la création d'activités
Vous engager à rembourser le prêt sans intérêt en fonction d'un échéancier
Vous pouvez aussi bénéficier, pour le remboursement de votre micro-crédit, d'un délai compris entre 24 et 36 mois.
Vous êtes
Au chômage, en emploi précaire ou sans revenu
Vous voulez
Créer votre propre activité, travailler à domicile
Vous disposez
D'un petit équipement
Mais
Il vous manque la matière première
L'ANSEJ
Vous octroie
Des prêts sans intérêt destinés à l'achat de matières premières, dont le coût ne saurait dépasser les 100.000 DA.

وزارة التضامن الوطني والأسرة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM

قروض بلا فوائد

بنسبة فوائد منخفضة

مكملة

بسلف بدون فوائد

من الوكالة

لإنشاء نشاطاتكم المصغرة

التي لا تتجاوز كلفتها

1 000 000 دج

للاستعلام،

لإيداع طلبكم،

بمن يجب الاتصال ؟

بالفرع المحلي التابع للوكالة الأقرب من مقر إقامتكم

•خلية المرافقة على مستوى الدائرة.

•التنسيقية الولائية على مستوى الولاية.

إذا كنتم قابلين للتأهيل

المرافق على مستوى الدائرة:

•يقوم بفحص طلبكم.

•يوجهكم و ينصحكم ويرافقكم لتحقيق مشروعكم.

•يرسل ملفكم إلى التنسيقية الولائية.

كي تصبحوا مؤهلين

لابد أن تمنحكم لجنة التأهيل الموافقة على مشروعكم.

بعد موافقة لجنة التأهيل

يقوم المنسق بإعداد قرار التأهيل والتمويل الذي يسمح بتمويل مشروعكم.

الطريق الوطني رقم 5 البئر خادم - الجزائر

الهاتف: 021.54.40.81 - الفاكس: 021.56.42.68

الموقع الإلكتروني: www.angem.dz

Pour vous renseigner,

Pour présenter votre demande,

Où vous adresser ?

A la structure locale de l'ANGEM la plus proche de votre lieu de résidence

- La cellule d'accompagnement de votre daïra.
- La coordination ANGEM de votre wilaya.

Si vous répondez aux exigences

L'accompagnateur au niveau de votre daïra:

- Examine votre demande.
- Vous oriente, vous conseille et vous accompagne dans la maturation de votre projet.
- Transmet votre dossier à la coordination de wilaya.

Pour être éligible

La commission d'éligibilité doit statuer favorablement sur votre projet.

Après accord de la commission d'éligibilité

Le coordinateur vous établit la décision d'éligibilité et de financement vous permettant l'accès au financement de votre projet.

Route Nationale N°05, Birkhadem - Alger

Tél.: 021.54.40.81 - Fax: 021.56.42.68

Site web: www.angem.dz

Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille

Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit

ANGEM

CREDITS BANCAIRES

AVEC UN TAUX D'INTERET BONIFIE

complétés de

PRETS SANS INTERETS

DE L'ANGEM

POUR CREER VOS PETITES ACTIVITES dont le coût ne saurait dépasser

1 000 000 DA

وزارة التضامن الوطني والأسرة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM

سلف بدون فوائد

من الوكالة

قصد شراء المواد الأولية

لإنشاء نشاطاتكم المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها

100 000 دج

للاستعلام، لايداع طلبكم،

بمن يجب الاتصال ؟

بالفرع المحلي التابع للوكالة الأقرب من مقر اقامتكم:

- خلية المرافقة على مستوى الدائرة
- التنسيقية الوكالة على مستوى الولاية

إذا كنتم قابلين للتأهيل

المرافق على مستوى الدائرة

- يقوم بفحص طلبكم
- يوجهكم و ينصحكم ويرافقكم لتحقيق نشاطكم
- يرسل ملفكم إلى التنسيقية الولائية

كي تصبحوا مؤهلين

لابد أن تمنحكم لجنة التأهيل الموافقة على نشاطكم

بعد موافقة لجنة التأهيل

يقوم المنسق بإعداد قرار التأهيل والتمويل الذي يسمح بتمويل نشاطكم

المديرية الجهوية لـ الأبيار - الجزائر
الهاتف: 021.54.42.88 - الفاكس: 021.54.41.81
www.angem.dz البريد الإلكتروني

Pour vous renseigner.
Pour présenter votre demande.

Où vous adresser ?

A la structure locale de l'ANGEM la plus proche de votre lieu de résidence:

- la cellule d'accompagnement de votre daïra
- la coordination ANGEM de votre wilaya

Si vous répondez aux exigences

L'accompagnateur au niveau de votre daïra:

- Examine votre demande
- Vous oriente, vous conseille et vous accompagne dans la maturation de votre activité
- Transmet votre dossier à la coordination de wilaya

Pour être éligible

La commission d'éligibilité doit statuer favorablement sur votre cas

Après accord de la commission d'éligibilité

Le coordinateur vous établit la décision d'éligibilité et de financement vous permettant l'accès au financement de votre activité

Ecole Nationale N°10, Birkhadem - Alger
Tél: 021.54.40.81 - Fax: 021.54.42.64
Site web: www.angem.dz

Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille

Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit

ANGEM

PRETS SANS IDTERETS

DE L'ANGEM

POUR L'ACHAT de matières premières

POUR CREER VOS PROPRES ACTIVITES dont le coût ne saurait dépasser

100 000 DA

أنتم

في حالة بطالة

أو تشتغلون عملا مؤقتا غير مضمون

أو أنتم بلا دخل

ترغبون

في خلق

نشاطكم المصغر

لكن

تنقصكم الإمكانيات المالية

الوكالة

تسعى

لكم

بالحصول على:

- قرض بنكي بنسبة فوائد مخفضة
- مساهمة بدون فوائد

بإمكانكم أيضا الاستفادة فيما يخص تسديد قرضكم المصغر من فترة تأجيل:

-ثلاث سنوات بالنسبة لتسديد القرض البنكي

-سنة واحدة لدفع الفوائد

مشاريعكم التي لا تتجاوز كلفتها 000 000 1 د.ج قصد إنشاء نشاط مصغر، عن طريق اقتناء عتاد صغير ومواد أولية.

ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط

الفوائد و المساعدات الممنوحة لكم

- التكوين
- الدعم والنصائح والمرافقة في إطار انجاز نشاطكم
- ضمان القرض البنكي وتخفيض نسبة فوائده
- منح مساهمة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع
- الامتيازات الجبائية

لطلب قرض مصغر

يجب

- بلوغ سن 18 سنة كاملة
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير دائمة وغير منتظمة
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية القدرة بـ 1% من الكلفة الإجمالية للمشروع
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض الصغرى (0.5 % من القرض البنكي)
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني
  - القرض البنكي
  - المساهمة بدون فوائد للوكالة

Les avantages et les aides qui vous sont accordés

- Formation
- Soutien, conseils et accompagnement, dans la mise en œuvre de votre activité
- Garantie du crédit bancaire et bonification de son taux d'intérêt
- Octroi d'un prêt sans intérêts de 29% du coût global du projet
- Avantages fiscaux

Pour postuler au micro crédit,

vous devez

- Etre âgé de dix huit (18) ans et plus
- Etre sans revenu ou disposer de petits revenus instables et irréguliers
- Avoir une résidence fixe
- Posséder un savoir-faire en relation avec l'activité projetée
- Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la création d'activités
- Mobiliser un apport personnel de 1% du coût global du projet
- Verser les cotisations au Fonds de Garantie Mutuelle des Micro-Crédits (0,5% du crédit bancaire)
- Vous engager à rembourser, en fonction d'un échéancier

  - le crédit à la banque
  - le prêt sans intérêt à l'ANGEM

Vous êtes

Au chômage,
en emploi précaire
ou sans revenu

Vous voulez

Créer
votre micro activité

Mais

Il vous manque
les moyens financiers

L'ANGEM

VOUS PROPOSE

d'obtenir:

- UN CREDIT BANCAIRE A TAUX D'INTERET BONIFIE
- UN PRET SANS INTERET

Pour financer à hauteur de 1 000 000 DA, l'acquisition de petits matériels et de matières premières, et assurer la couverture des dépenses nécessaires au démarrage de votre activité

Vous pouvez aussi bénéficier, pour le remboursement de votre micro crédit, d'un différé:

-De trois années pour le remboursement du principal du crédit bancaire

-D'une année pour le paiement des intérêts

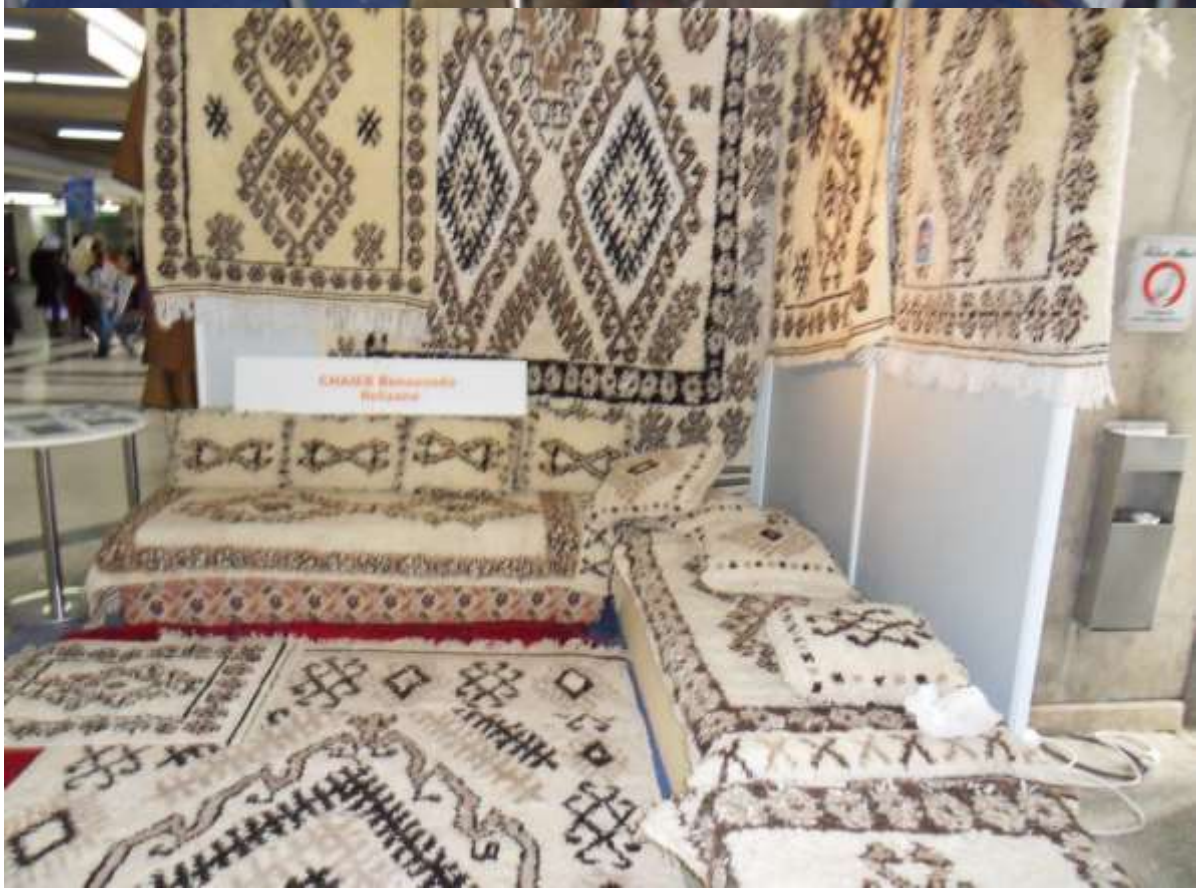

05/02/2007 08:55 am